

شِعْرُ عَقْدِ الْأَسْمَاءِ الْمُفْتَنِي

للعلامة خاتمة المحققين الفقيه المفتني

السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

الشهير بـ "ابن عابدين" الشامي

١٢٥٢ - ١١٩٨ هـ

مكتبة الشريعة
كراتشي - باكستان

شرح عقول المفتي

تأليف:

للعلامة خاتمة الحققين الفقيه المفتى

السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز

الشهير بـ "ابن عابدين" الشامي

١٢٥٢ هـ - ١١٩٧ هـ



اسم الكتاب : شرح غور سر المفقون

للعلامة خاتمة المحققين السيد محمد أمين

عدد الصفحات : ٩٨

السعر : ٣٥ روبيه

الطبعة الأولى : ٢٠٠٩ هـ ١٤٣٥

اسم الناشر : مكتبة البشرى

جمعية شودهري محمد علي الخيرية. (مسجلة)

Z-3، اوورسيز بنكلوز جلستان جوهر، کراتشي، پاکستان.

الهاتف : +92-21-7740738

الفاكس : +92-21-4023113

البريد الإلكتروني : al-bushra@cyber.net.pk

الموقع على الإنترنت : www.ibnabbasaisha.edu.pk

يطلب من : مكتبة البشرى، کراتشي - پاکستان ٢١٩٦١٧٠ +92-321

مكتبة الحرمين : أردو بازار، لاہور - پاکستان ٣١٣ +92-321-4399313

المصباح : ١٢، أردو بازار لاہور ٧٢٢٣٢١٠ - ٠٤٢-٧١٢٤٦٥٦

بل لینڈ : شی پلازہ کالج روڈ، راوی پنڈی ٢٦-٥٥١-٥٧٧٣٣٤١-٥٥٥٧٩٢٦

دار الإخلاص، نزد قصہ خوانی بازار پشاور ٣٩-٥٩١-٢٥٦٧٥٣٩

وأيضاً يوجد عند جميع المكتبات المشهورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله نحمدك ونستعينك ونستغفرك ونستهديك، وننحو بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهدك الله فلا مضل له، ومن يضل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وأتباعه بإحسان إلى يوم الدين، وسلم تسليماً كثيراً كثيراً - أما بعد:

فإذن كتاب "شرح عقود رسم المفتي" من أهم الكتب في علم أصول الإفتاء وها أهمية كبيرة لدارسي هذا العلم خاصة لطلاب المدارس الدينية في شبه قارة الهندية الباكستان والهند وغيرهما من الدول الآسيوية.

كما لا يشك أحد في أن الأفهام والأذهان في عصرنا الحاضر قد اختلفت تماماً عن العصور الماضية، فجيئنا الجدید لا يستطيع الآن الاستفادة من تراثنا الديني والعلمي بقدر ما استفاد منه أسلافنا، بالإضافة إلى حدوث التغير في مجال الطباعة قد صعبت به الاستفادة من الكتب المطبوعة على الطباعة القديمة.

فالحتاج الأمر إلى أن يخرج كتاب "شرح عقود رسم المفتي" في ثوبه الجديد وفي طباعة حديثة، فقامت - بعون الله وتوفيقه - مكتبة البشرى بأداء هذه المهمة، ولتكون الفائدة أتم وأشمل، قمنا بتكوين اللجنة من جماعة العلماء البارعين في علم أصول الإفتاء لإخراج هذا الكتاب على ما يرام.

وقد بذلك هذه اللجنة قصارى جهدها للمراجعة والتصحیح والتدقيق لهذا الكتاب والإخراجه بشكل ملائم يسرُّ الناظرين ويسهل للدارسين.

نسأل الله أن يتقبل مساعدنا ويستر مساوينا، وأن يجعل هذا الجهد القصير في ميزان حسناتنا، إنه هو العلي القدير.

إدارة "مكتبة البشرى" للطباعة والنشر

كراتشي - باكستان

٢٥ ربيع الثاني، ١٤٣٠ هـ

منهج عملنا في هذا الكتاب:

- تصحيح الأغلاط الإملائية في المتن والخواشى كليهما، التي تردد في الطبعات الهندية والباكستانية.
 - إضافة عناوين المباحث في مبدئها باللون الأحمر وفي رأس الصفحات.
 - كتابة نصوص الكتاب بالشكل 'الأسود' التي تم شرحها في الخواشى.
 - اللون الأحمر للكلمات التي اخترناها للشرح في الخواشى.
 - كتابة النص وفق قواعد الإملاء الحديثة مع وضع علامات الترقيم عليها.
 - تشكيل ما يلتبس أو يشكل من الكلمات الصعبة.
- والله نسأل أن يوفقنا لخدمة الدين وعلومه وأهله، وخاصة لإكمال مشاريعنا الأخرى كما نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجعل عملنا هذا خالصاً لوجهه الكريم، مقبولاً عنده، وأن ينفع به الطلاب وأهل العلم وأن يجعله في ميزان حسناتنا، وأن يحفظ علينا وعلى أهلينا وذرياتنا وإنخواننا إسلامنا وإيماننا به حتى اللقاء وهو راض عننا، وأن يرحمنا ويرحم الدين وذرياتنا ومشايخنا والمسلمين والمسلمات، إنه أرحم الراحمين.

ترجمة المصنف

السمة ونسبة: هو العالم الجليل، السيد محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز الدمشقي الشهير بـ "ابن عابدين"، وهكذا يتصل نسبة بالإمام زين العابدين.

مولده ونشأته: ولد في دمشق الشام، سنة ١١٩٨ هـ، حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، تلمذ عند الشيخ محمد سعيد بن إبراهيم الحموي، فأخذ الفقه الشافعي، وعلوم العربية والقراءات، ثم أخذ التفسير، والحديث، والأصول، والتصوّف والفقه الحنفي وغير ذلك من العلوم من علامة زمانه، الشيخ شاكر العقاد، الشهير بـ "ابن مقدم السعد"، وتحول إلى مذهب الإمام الأعظم بيده.

عاداته وأخلاقه: كان يَرْجُل حريصاً على إفادة الناس، مكرماً للعلماء والأشراف، وطلبة العلم، ويواسيهم بماله، وكان كثير التصدق على الفقراء. وكان مهاباً، مطاعاً، نافذ الكلمة عند الحكام وأعيان الناس، يأكل من مال تجارتة ب المباشرة شريكة مدة حياته.

حياته العلمية: كان ابن العابدين يَرْجُل جعل وقت التأليف والتحرير في الليل، فلا ينام إلا قليلاً، وجعل النهار للدرس، وإفادة المستفتين، وكان ابن العابدين يَرْجُل حريصاً على إصلاح الكتب، لا يمرّ على موضع منها وفيه غلط إلا أصلحه، وكتب عليه ما يناسبه. وكان يَرْجُل فقيه النفس، انفرد به في زمانه.

مؤلفاته: له مصنفات كثيرة، منها: "رد المحتار على الدر المختار"، و"منحة الخالق" و"شرح منظومة عقود رسم المفتي"، و"فتاوی في الفقه الحنفي"، وحواشٍ كثيرة على الكتب المختلفة مثلاً: على "شرح المنار"، و"المطوّل" و"شرح ملتقى الأئمٰر"، و"إفاضة الأنوار" وغير ذلك من المصنفات التي تبلغ أربعة وخمسون.

وفاته: وقضى عليه الأجل يوم الأربعاء الحادي والعشرين من ربيع الثاني، سنة اثنين وخمسين ومائتين وألف للهجرة النبوية. وصلَّى عليه شيخه الشيخ سعيد. ودفن قرب الشيخ علاء الدين الحصكفي صاحب "الدر" في باب الصغير قبل دمشق. رحمه الله تعالى، ورضي الله عنه وعنا وعن جميع المسلمين عامة وخاصة. آمين.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[خطبة الكتاب]

الحمد لله الذي من علينا في البداية بالهدایة، وأنقذنا من الضلاله بمحض الفیض والعنایة، والصلوة والسلام على سیدنا محمد الذي هو الوقاية من الغواية، وعلى آله وأصحابه ذوی الروایة والدرایة، صلاة وسلاما لا غایة لها ولا نهایة.

أما بعد: فيقول أفقر الورى، المستمسك من رحمة مولاه بأوثق العرى، محمد أمین بن عمر عابدین الماتریدی الحنفی، عامله مولاه بلطفه الحنفی: هذا شرح لطیف وضعته على منظومی التي نظمتها في رسم المفتی، أوضح به مقاصدھا، وأقید به أوابدھا وشواردھا، أسأله سبحانه أن يجعلھ خالصا لوجهه الکریم، موجبا للفوز العظیم، فأقول وبه أستعين في كل حين:

بِسْمِ إِلَهِ شَارِعِ الْأَحْکَامِ
ثُمَّ الصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ سَرِمَدًا
وَآلَهُ وَصَاحِبِهِ الْكَرَامَ
وَبَعْدَ فَالْعَبْدِ الْفَقِيرِ الْمَذْنَبِ
تَوْفِيقِ رَبِّ الْكَرِيمِ الْوَاحِدِ
وَفِي نَظَامِ حَوْهَرِ تَضِيدِ
سَمَيَّتِهِ عَقُودَ رَسْمِ المُفْتَى
وَهَا أَنَا أَشْرَعُ فِي الْمَقْصُودِ
أَعْلَمُ بِأَنَّ الْوَاجِبَ اِتَّبَاعُ مَا
أَوْ كَانَ ظَاهِرَ الرَّوَايَةِ وَلَمْ

مَعَ حَمْدَهُ أَبْدَأْ فِي نَظَامِي
عَلَى نَبِيِّنَا قَدْ أَتَانَا بِالْهُدَى
عَلَى مَرْدَهِ الْدَّهْرِ وَالْأَعْوَامِ
مُحَمَّدَ بْنَ عَابِدِينَ يَطْلُبُ
وَالْفَوْزَ بِالْقَبْوُلِ فِي الْمَقَاصِدِ
وَعَقْدَ دَرَرَ بَاهِرَ فَرِيدَ
يَحْتَاجُهُ الْعَالَمُ أَوْ مَنْ يَغْتَبِي
مَسْتَمْنَحًا مِنْ فَيْضِ بَحْرِ الْجُودِ
تَرجِيحةً عَنْ أَهْلِهِ قَدْ عُلِّمَ
يَرْجَحُونَا خَلَافَ ذَاكَ فَاعْلَمُ

[عدم جواز العمل والإفتاء بالمرجوح]

أي أن الواجب على من أراد أن يعمال لنفسه أو يفيء غيره، أن يتبع القول الذي رجحه علماء مذهبة، فلا يجوز له العمل أو الإفتاء بالمرجوح إلا في بعض المواضع، كما سيأتي في النظم.

وقد نقلوا الإجماع على ذلك. ففي الفتاوى الكبرى للمحقق ابن حجر المكي: "قال في "زوائد الروضة": إنه لا يجوز للمفتي والعامل أن يفيء أو يعمال بما شاء من القولين أو الوجهين من غير نظر. وهذا لا خلاف فيه". وسبقه إلى حكاية الإجماع فيهما ابن الصلاح، والباجي من المالكية في المفتى. وكلام القرافي دال على أن المحتهد والمقلد لا يحمل لهما الحكم والإفتاء بغير الراجح؛ لأنه اتباع للهوى، وهو حرام إجماعاً، وأن محله في المحتهد ما لم تعارض الأدلة عنده، ويعجز عن الترجيح، وأن لمقلده حينئذ الحكم بأحد القولين إجماعاً.

وقال الإمام الحنفية العلامة قاسم بن قططليوبغا في أول كتابه "تصحيح القدروري": إني رأيت من عمل في مذهب أئمتنا يشتمل بالتشهي، حتى سمعت من لفظ بعض القضاة: "هل ثم حجر؟" فقلت: نعم! اتباع الهوى حرام، والمرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم، والترجيح بغير مرجح في المقابلات متنوع.

وقال في "كتاب الأصول" لليعمرى: من لم يطلع على المشهور من الروايتين أو القولين، فليس له التشهي والحكم ما شاء منهما من غير نظر في الترجيح.

وقال الإمام أبو عمرو في آداب المفتي: أعلم أن من يكتفى بأن يكون فتواه أو عمله موافقاً لقوله، أو وجه في المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، فقد جهل وحرق الإجماع. وحکى الباجي أنه وقعت له واقعة، فأفتوا فيها بما يضره، فلما سألهم، قالوا: ما علمنا أنها لك، وأفتوه بالرواية الأخرى التي تواافق قصده. قال الباجي: وهذا لا خلاف بين المسلمين من يعتد به في الإجماع أنه لا يجوز.

قال في أصول الأقضية: ولا فرق بين المفتي والحاكم إلا أن المفتي مخبر بالحكم، والقاضي ملزم به. ثم نقل بعده: وأما الحكم والفتيا بما هو مرجوح فخلاف الإجماع، وسيأتي ما إذا لم يوجد ترجيح لأحد القولين. وقولي: "عن أهله" أي أهل الترجيح، إشارة إلى أنه لا يكتفى بترجح أي عالم كان.

فقد قال العلامة شمس الدين محمد بن سليمان الشهير بـ"ابن كمال باشا" في بعض رسائله: لا بد للمفتي المقلد أن يعلم حال من يفي بقوله، ولا يعني بذلك معرفته باسمه، ونسبه، ونسبته إلى بلد من البلاد؛ إذ لا يسمى ذلك ولا يعني، بل معرفته في الرواية، ودرجته في الدرایة، وطبقته من طبقات الفقهاء؛ ليكون على بصيرة وافية في التمييز بين القائلين المخالفين، وقدرة كافية في الترجيح بين القولين المتعارضين.

[طبقات الفقهاء]

فنقول: إن الفقهاء على سبع طبقات:

الأولى: طبقة المحتهدين في الشرع، كالائمة الأربع وهم من سلك مسلكهم في تأسيس قواعد الأصول، واستنباط أحكام الفروع عن الأدلة الأربعة من غير تقليد لأحد، لا في الفروع ولا في الأصول.

الثانية: طبقة المحتهدين في المذهب، كأبي يوسف، ومحمد، وسائر أصحاب أبي حنيفة القادرين على استخراج الأحكام عن الأدلة المذكورة على حسب القواعد التي قررها أستاذهم، فإنهم وإن خالفوه في بعض أحكام الفروع، لكنهم يقلدونه في قواعد الأصول.

الثالثة: طبقة المحتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب، كالخصاف، وأبي جعفر الطحاوي، وأبي الحسن الكرخي، وشمس الأئمة الحلوي، وشمس الأئمة السرخسي، وفخر الإسلام البزدوي، وفخر الدين قاضي خان وغيرهم، فإنهم لا يقدرون على مخالفنة الإمام، لا في الأصول ولا في الفروع، لكنهم يستبطون الأحكام من المسائل التي لا نص فيها عنه على حسب أصول قررها، ومقتضى قواعد بسطها.

الخاصف: أقول: توفي الخصاف سنة ٢٦١، والطحاوي سنة ٣٢١، والكرخي سنة ٣٤٠، والحلواني سنة ٤٥٦، والسرخسي في حلوود سنة ٥٠٠، والbizdowi سنة ٤٨٤، وقاضي خان سنة ٥٩٣، والرازي سنة ٣٧٠، والقدوري سنة ٤٢٨، وصاحب "المداية" سنة ٥٩٣.

الرابعة: طبقة أصحاب التخريج من المقلدين، كالرازي وأضرابه، فإنهم لا يقدرون على الاجتهاد أصلاً، لكنهم لإحاطتهم بالأصول، وضبطهم للمنأخذ، يقدرون على تفصيل قول محمل ذي وجهين، وحكم محتمل لأمررين، منقول عن صاحب المذهب، أو عن أحد من أصحابه المحتددين، برأيهم ونظرهم في الأصول، والمقاييس على أمثاله ونظائره من الفروع. وما وقع في بعض الموضع من "الهدایة" من قوله: "كذا في تخريج الكرخي، وتخريج الرازي" من هذا القبيل.

الخامسة: طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين، كأبي الحسن القدوري، وصاحب "الهدایة" وأمثالهما. وشأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر، بقولهم: هذا أولى، وهذا أصح روایة، وهذا أوضح، وهذا أوفق للقياس، وهذا أرفع للناس.

السادسة: طبقة المقلدين القادرين على التمييز بين الأقوى والقوي والضعف، وظاهر الرواية وظاهر المذهب والرواية النادرة، ك أصحاب المتون المعترفة كصاحب "الكتنز"، وصاحب "المختار"، وصاحب "الوقاية"، وصاحب "الجمع"، وشأنهم أن لا ينقلوا في كتبهم الأقوال المردودة، والروايات الضعيفة.

السابعة: طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر، ولا يفرقون بين

الكارazi: هو أحمد بن علي بن أبي بكر الرازي المعروف بالجصاص، خلافاً لمن زعم أن الجصاص غير الرازي، كما أفاده في "الجوادر المضيئة"، وهو من جماعة الكرخي، ونعام ترجمته في طبقات التميمي، وذكر أن وفاته سنة ٣٧٠ عن خمس وستين سنة، ومثله في تراثم العلامة قاسم.

الغث والسمين، ولا يميزون الشمال من اليمين، بل يجمعون ما يجدون كحاطب ليل، فالوالي لم قلدهم كل الويل. انتهى مع حذف شيء يسير. وستأتي بقية الكلام في ذلك.

وفي آخر "الفتاوى الخيرية": ولا شك أن معرفة راجح المختلف فيه من مرجوحه، ومراتبه قوة وضعفا - هو نهاية آمال المشمرين في تحصيل العلم. فالمفروض على المفتى والقاضي التشتت في الجواب، وعدم المخازفة فيهما؛ خوفاً من الافتاء على الله تعالى بتحريم حلال وضده. ويحرم اتباع الهوى والتشبيه والميل إلى المال الذي هو الداهية الكبرى، والمصيبة العظمى، فإن ذلك أمر عظيم لا يتجاوز عليه إلا كل جاهل شقي.

[الكتب التي لا يجوز الإفتاء بها]

قلت: فحيث علمت وجوب اتباع الراجح من الأقوال، وحال المرجع له، تعلم أنه لا ثقة بما يفتى به أكثر أهل زماننا بمحرد مراجعة كتاب من الكتب المتأخرة، خصوصاً غير المحررة، كـ"شرح التقایة" للقهستاني، "والدرو المختار"، وـ"الأشباد والناظائر" ونحوها؛ فإنها لشدة الاختصار والإيجاز كادت تلحق بالألغاز، مع ما اشتملت عليه من السقط في النقل في مواضع كثيرة، وترجح ما هو خلاف الراجح، بل ترجح ما هو مذهب الغير، مما لم يقال به أحد من أهل المذهب.

ورأيت في أوائل "شرح الأشباد" للعلامة محمد هبة الله، قال: ومن الكتب الغريبة: "ملا مسكين" شرح الكتز وـ"القهستاني"؛ لعدم الاطلاع على حال مؤلفيهما، أو لنقل الأقوال الضعيفة، كصاحب

"القنية"، أو لاختصار، كـ"الدر المختار" للحصكفي، وـ"النهر"، وـ"العين" شرح الكنز.

قال شيخنا صالح الجيني: إنه لا يجوز الإفتاء من هذه الكتب، إلا إذا علم المنقول عنه، والاطلاع على مأخذها. هكذا سمعته منه، وهو عالم في الفقه مشهور، والعهدة عليه.

[لزوم المراجعة إلى المأخذ الأصلي]

قلت: وقد يتفق نقل قول في نحو عشرين كتاباً من كتب المؤخرين، ويكون القول خطأ، أخطأ به أول واضع له، فيأتي من بعده وينقله عنه، وهكذا ينقل بعضهم عن بعض.

١- كما وقع ذلك في بعض مسائل "ما يصح تعليقه وما لا يصح"، كما نبه على ذلك العلامة ابن نجيم في "البحر الرائق".

٢- ومن ذلك مسألة الاستئجار على تلاوة القرآن المحردة، فقد وقع لصاحب "السراج الوهاج" وـ"الجوهرة شرح القدورى" أنه قال: إن المفتى به صحة الاستئجار، وقد انقلب عليه الأمر، فإن المفتى به صحة الاستئجار على تعليم القرآن لا على تلاوته. ثم إن أكثر المصنفين جاؤوا بعده، تابعواه على ذلك ونقلوه، وهو خطأ صريح، بل كثير منهم قالوا: إن الفتوى على صحة الاستئجار على الطاعات، ويطلقون العبارة، ويقولون: إنه مذهب المؤخرين. وبعضهم يفرغ على ذلك صحة الاستئجار على الحج، وهذا كله خطأ أصرح من الخطأ الأول.

فقد اتفقت النقول عن أئمتنا الثلاثة، أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد: أن الاستئجار على الطاعات باطل، لكن جاء من بعدهم من المجتهدين

الذين هم أهل التحرير والترجح، فأفوتوا بصحته على تعلم القرآن المضرورة؛ فإنه كان للمعلمين عطايا من بيت المال وانقطعت، فلو لم يصح الاستئجار وأخذ الأجرا لخان القرآن، وفيه ضياع الدين؛ لاحتياج المعلمين إلى الاتتساب. وأفقي من بعدهم أيضاً من أمثالهم بصحته على الأذان والإماماة؛ لأنّهما من شعائر الدين، فصححوا الاستئجار عليهما للضرورة أيضاً. فهذا ما أفتى به المتأخرون عن أبي حنيفة وأصحابه؛ لعلمهم بأنّ أباً حنيفة وأصحابه لو كانوا في عصرهم لقالوا بذلك، ورجعوا عن قولهم الأول.

وقد أطبقت المتون والشروح والفتاوی على نقلهم بطلان الاستئجار على الطاعات إلا فيما ذكر، وعللوا ذلك بالضرورة، وهي خوف ضياع الدين، وصرحوا بذلك التعليل، فكيف يصح أن يقال: إن مذهب المتأخرین صحة الاستئجار على التلاوة المجردة، مع عدم الضرورة المذكورة؛ فإنه لو مضى الدهر، ولم يستأجر أحد أحداً على ذلك، لم يحصل به ضرر، بل الضرر صار في الاستئجار عليه، حيث صار القرآن مكتسباً وحرفية يتجر بها، وصار القاري منهم لا يقرأ شيئاً لوجه الله تعالى حالعاً، بل لا يقرأ إلا للأجرا، وهو الرياء المغض الذي هو إرادة العمل لغير الله تعالى، فمن أين يحصل له الشواب الذي طلب المستأجر أن يهديه لميته؟

وقد قال الإمام قاضي خان: إن أحد الأجرا في مقابلة الذكر يمنع استحقاق الشواب. ومثله في "فتح القيدير" في أحد المؤذن الأجر. ولو علم أنه لا ثواب له لم يدفع له فلساً واحداً، فصاروا يتوصّلون إلى جمع

الخطام الحرام بوسيلة الذكر والقرآن، وصار الناس يعتقدون ذلك من أعظم القرب، وهو من أعظم القبائح المترتبة على القول بصحة الاستئخار، مع غير ذلك مما يتربّع عليه: من أكل أموال الأيتام، والجلوس في بيوتهم على فرشتهم، وإفلاق النائمين بالصراخ، ودق الطبول، والغناء، واجتماع النساء والمردان، وغير ذلك من المنكرات الفظيعة، كما أوضحت ذلك كله مع بسط النقول عن أهل المذهب في رسالتِي المسماة: "شفاء العليل وبيل الغليل في بطلان الوصية بالتحمّمات والتَّهاليل"، وعليها تقاريرٌ فقهاء أهل العصر، من أجلهم خاتمة الفقهاء والعباد الناسكين، مفتى مصر القاهرة، سيدى المرحوم السيد أحمد الطحطاوى، صاحب الحاشية الفائقة على "الدر المختار" ، رحمة الله تعالى .

٣ - ومن ذلك مسألة عدم قبول توبه الساب للحناب الرفيع رحمه الله، فقد نقل صاحب "الفتاوى البازية" أنه يجب قتلها عندنا، ولا تقبل توبتها وإن أسلم. وعزا ذلك إلى "الشفاء" للقاضي عياض المالكي، و"الصارم المسلول" لابن تيمية الحنبلي. ثم جاء عامة من بعده وتابعه على ذلك، وذكروه في كتبهم، حتى خاتمة المحققين ابن الهمام، وصاحب "الدرر والغرر"، مع أن الذي في "الشفاء" و"الصارم المسلول": أن ذلك مذهب الشافعية، والحنابلة، وإحدى الروايتين عن الإمام مالك، مع الجزم بنقل قبول التوبة عندنا، وهو المنقول في كتب المذهب المتقدمة، كـ"كتاب الخراج" لأبي يوسف، وـ"شرح مختصر الإمام الطحاوي"، وـ"النتف" ، وغيرها من كتب المذهب، كما أوضحت ذلك غاية الإيضاح

بما لم أسبق إليه - والله تعالى الحمد والمنة - في كتاب سميته "تبنيه الولاة والحكام على أحكام شاتم خير الأنام، أو أحد أصحابه الكرام، عليه وعليهم الصلاة والسلام".

٤- ومن ذلك مسألة ضمان الرهن بدعوى أهلاك، فقد ذكر في "الدرر" و"شرح المجمع" لابن ملك: أنه يضمن بدعوى الاحلاك بلا برهان، وتبعهما في متن "التنوير". ومقتضاه أنه يضمن قيمته باللغة ما بلغت، وبه أفتى العلامة الشيخ خير الدين، وأنه لا يضمن شيئاً إذا برهن، مع أن ذلك مذهب الإمام مالك، ومذهبنا ضمانه بالأقل من قيمته ومن الدين، بلا فرق بين ثبوت الاحلاك ببرهان وبدونه، كما أوضحه في "الشنبلالية" عن "الحقائق"، ونبهت عليه في حاشيتي "رد المختار على الدر المختار"، مع بيان من أفتى بما هو المذهب، ومن رد خلافه.

وهذا الذي ذكرناه نظائر كثيرة، اتفق فيها صاحب "البحر" ، و"النهر" ، و"المنح" ، و"الدر المختار" وغيرهم، وهي سهو، منشأها الخطأ في النقل، أو سبق النظر. نبهت عليها في حاشيتي "رد المختار"؛ لالتزامي فيها مراجعة الكتب المتقدمة التي يعزون المسألة إليها. فأذكر أصل العبارة التي وقع السهو في النقل عنها، وأضم إليها نصوص الكتب الموافقة لها، فلذا كانت تلك الحاشية عديمة النظير في بابها، لا يستغنى أحد عن تطلاعها، أسأله سبحانه أن يعينني على إتمامها.

إذا نظر قليل الاطلاع، ورأى المسألة مسطورة في كتاب أو أكثر، يظن أن هذا هو المذهب، ويفتي به، ويقول: إن هذه الكتب للמתاخرين الذين اطلعوا على كتب من قبلهم، وحرروا فيها ما عليه العمل، ولم يدر أن

ذلك أغليّ، وأنه يقع منهم خلافه، كما سطرناه لك.

وقد كنت مرة أفتئت بمسألة في الوقف موافقاً لما هو المسطور في عامة الكتب، وقد اشتبه فيها الأمر على الشيخ علاء الدين الحصكفي عمدة المتأخرین، فذكرها في "الدر المختار" على خلاف الصواب، فوقع جوابي الذي أفتئت به بيد جماعة من مفتی البلاد، كتبوا في ظهره بخلاف ما أفتئت به، موافقين لما وقع في "الدر المختار"، وزاد بعض هؤلاء المفتين: "أن هذا الذي في "العلائی" هو الذي عليه العمل؛ لأنه عمدة المتأخرین، وأنه إن كان عندكم خلافه لا نقبله منكم". فانظر إلى هذا الجهل العظيم، والتهور في الأحكام الشرعية، والإقدام على الفتيا بدون علم وبدون مراجعة. وليت هذا القائل راجع حاشية العلامة الشيخ إبراهيم الحلبي على "الدر المختار"؛ فإنها أقرب ما يكون إليه، فقد نبه فيها على أنه ما وقع للعلائی خطأ في التعبير.

[لا بد من التفقه لدى أستاذ ماهر]

وقد رأيت في فتاوى العلامة ابن حجر، سُئل في شخص يقرأ ويطالع في الكتب الفقهية بنفسه، ولم يكن له شيخ، ويفتني ويعتمد على مطالعته في الكتب، فهل يجوز له ذلك أم لا؟

فأحاجب بقوله: "لا يجوز له الإفتاء بوجه من الوجوه؛ لأنه عامي جاهل لا يدرى ما يقول، بل الذي يأخذ العلم عن المشايخ المعترفين لا يجوز له أن يفتني من كتاب، ولا من كتابين"؛ بل قال النووي رحمه الله: ولا من عشرة؛ فإن العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في

المذهب، فلا يجوز تقليلهم فيها"، بخلاف الماهر الذي أخذ العلم عن أهله، وصارت له فيه ملكرة نفسانية، فإنه يميز الصحيح من غيره، ويعلم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمد به، فهذا هو الذي يفتي الناس، ويصلح أن يكون واسطة بينهم وبين الله تعالى، وأما غيره، فيلزمـهـ إذا تصورـ هذا المنصبـ الشريفـ التعزيرـ البليـغـ والزجرـ الشـديـدـ الزـاجـرـ ذلكـ لأـمـثالـهـ عنـ هـذـاـ الـأـمـرـ القـيـبـحـ الـذـيـ يـؤـديـ إـلـىـ مـفـاسـدـ لـاـ تـحـصـىـ. والله تعالى أعلم.

[وجوب الإفتاء بظاهر الرواية]

وقد يـقـيـيـ: "أـوـ كـانـ ظـاهـرـ الرـوـاـيـةـ إـلـخـ" معناهـ: أـنـ ماـ كـانـ مـنـ المسـائـلـ فـيـ الكـتـبـ الـتـيـ روـيـتـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ الـحـسـنـ رـوـاـيـةـ ظـاهـرـةـ، يـفـتـيـ بـهـ وـإـنـ لمـ يـصـرـحـواـ بـتـصـحـيـحـهـ، نـعـمـ! لـوـ صـحـحـوـاـ رـوـاـيـةـ أـخـرـىـ مـنـ غـيـرـ كـتـبـ ظـاهـرـ الرـوـاـيـةـ يـتـبعـ مـاـ صـحـحـوـهـ.

قال العـلامـ الـطـرسـوـسـيـ فـيـ "أنـفـعـ الـوـسـائـلـ" فـيـ مـسـأـلـةـ الـكـفـالـةـ إـلـىـ شـهـرـ: "إـنـ الـقـاضـيـ الـمـقـلـدـ لـاـ يـجـوزـ لـهـ أـنـ يـحـكـمـ إـلـاـ بـمـاـ هـوـ ظـاهـرـ الرـوـاـيـةـ، لـاـ بـالـرـوـاـيـةـ الشـاذـةـ، إـلـاـ أـنـ يـنـصـوـاـ عـلـىـ أـنـ الـفـتـوـيـ عـلـيـهـاـ".

وـكـتـبـ ظـاهـرـ الرـوـاـيـاتـ أـنـتـ	سـتـاـ وـبـالـأـصـولـ أـيـضـاـ سـيـتـ
صـفـهـاـ مـحـمـدـ الشـيـابـيـ	حرـرـ فـيـهاـ الـمـذـهـبـ التـعـمـانـيـ
الـجـامـعـ الصـغـيرـ وـالـكـبـيرـ	وـالـسـيـرـ الـكـبـيرـ وـالـصـغـيرـ
ثـمـ الـزـيـادـاتـ مـعـ اـمـبـسـوـطـ	توـاتـرـتـ بـالـسـنـدـ المـقـبـوـطـ
كـذـاـ لـهـ مـسـائـلـ التـوـادـرـ	إـسـنـادـهـاـ فـيـ الـكـتـبـ غـيـرـ ظـاهـرـ
وـبـعـدـهـ مـسـائـلـ التـوـازـنـ	خـرـجـهـاـ الـأـشـيـاـخـ بـالـدـلـائـلـ

[طبقات المسائل]

اعلم أن مسائل أصحابنا الحنفية على ثلاثة طبقات:

الأولى: مسائل الأصول، وتسمى ظاهر الرواية أيضاً، وهي مسائل رويت عن أصحاب المذهب، وهم أبو حنيفة، وأبو يوسف، ومحمد صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَاٰلِهٖ وَسَلَّمَ، ويقال لهم "العلماء الثلاثة". وقد يلحق بهم زفر والحسن وغيرهما من أحد الفقهاء عن أبي حنيفة، لكن الغالب الشائع في ظاهر الرواية أن يكون قول الثلاثة، أو قول بعضهم. ثم هذه المسائل التي تسمى بـ ظاهر الرواية والأصول، هي ما وجد في كتب محمد التي هي "المبسوط"، و"الزيادات"، و"الجامع الصغير"، و"السير الصغير"، و"الجامع الكبير"، و"السير الكبير". وإنما سميت بظاهر الرواية؛ لأنها رويت عن محمد برواية الثقات، فهي ثابتة عنه إما متوترة أو مشهورة عنه.

الثانية: مسائل النوادر، وهي مسائل مروية عن أصحاب المذهب المذكورين، لكن لا في الكتب المذكورة، بل إما في كتب آخر محمد غيرها كـ"الكتابيات"، و"الخaronيات"، و"الجرحانيات"، و"الرقينات"، وإنما قيل لها غير ظاهرة الرواية؛ لأنها لم تُرَو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة صحيحة كالكتب الأولى.

وإما في كتب غير محمد، كـ"كتاب المحدث" للحسن بن زياد وغيرها، ومنها كتب الأمالي لأبي يوسف. وـ"الأمالي" جمع إملاء، وهو أن يقعد العالم - وحوله تلامذة بالمخابر والقراطيس - فيتكلم العالم بما فتحه الله تعالى عليه من ظهر قلبه في العلم، وتكتبه التلامذة، ثم يجمعون ما يكتبوه، فيصير كتابا، فيسمونه "الإملاء" وـ"الأمالي". وكان ذلك عادة

السلف من الفقهاء والمحدثين وأهل العربية وغيرها في علومهم، فاندرست لذهب العلم والعلماء - وإلى الله المصير - وعلماء الشافعية يسمون مثله "تعليق".

وإما بروايات مفردة مثل رواية "ابن سماعة"، و"معلى بن منصور" وغيرهما في مسائل معينة.

الثالثة: الفتاوي والواقعات، وهي مسائل استتبطها المحتهدون المتأخرن لما سئلوا عن ذلك، ولم يجدوا فيها رواية عن أهل المذهب المتقدمين. وهم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب أصحابهما، وهلم جراً. وهم كثيرون، موضع معرفتهم كتب الطبقات لأصحابنا، وكتب التواريخ.

فمن أصحاب أبي يوسف ومحمد مثل عصام بن يوسف، وابن رستم، ومحمد بن سماعة، وأبي سليمان الجوزجاني، وأبي حفص البخاري، ومن بعدهم مثل: محمد بن سلمة، ومحمد بن مقاتل، ونصر بن يحيى، وأبي النصر القاسم بن سلام. وقد يتفق لهم أن يخالفوا أصحاب المذهب لدلائل وأسباب ظهرت لهم.

وأول كتاب جمع في فتواهم فيما بلغنا "كتاب النوازل" للفقيه أبي الليث السمرقندى، ثم جمع المشايخ بعده كتاباً آخر، كـ"مجموع النوازل والواقعات" للناظفي، وـ"الواقعات" للصدر الشهيد.

ثم ذكر المتأخرن هذه المسائل مختلطة غير متميزة، كما في "فتاوي قاضي خان" وـ"الخلاصة" وغيرهما. وميز بعضهم كما في "كتاب المحيط" لرضي الدين السرخسي، فإنه ذكر أولاً مسائل الأصول، ثم النوازل، ثم الفتاوي، ونعم ما فعل.

[نسخ "المبسوت"]

واعلم! أن نسخ "المبسوت" المروي عن محمد متعددة، وأظہرها "مبسوط أبي سليمان الجوزجاني"، وشرح "المبسوت" جماعة من المتأخرین، مثل شیخ الإسلام بکر المعروف بـ"حواهر زاده"، ويسمى "المبسوت الكبير"، وشیس الأئمة الحلوانی وغیرهم. ومبسوطاقم شروح في الحقيقة، ذکروها مختلطة بـ"مبسوط محمد"، كما فعل شراح "الجامع الصغير"، مثل فخر الإسلام، وقاضی خان وغیرهم، فيقال: ذکره قاضی خان في "الجامع الصغير"، والمراد شرحه، وكذا في غيره. انتهى ملخصاً من "شرح البيري على الأشباه"، وشرح الشیخ إسماعيل النابلسي على "شرح الدرر".

[ظاهر الرواية ورواية الأصول]

هذا! وقد فرق العلامة ابن كمال باشا بين رواية الأصول وظاهر الرواية، حيث قال في شرحه على "الهدایة" في مسألة حج المرأة: ما حاصله "إنه ذكر في "مبسوط السرخسي": أن ظاهر الرواية أنه يشترط أن تملك قدر نفقة محремها. وإنه ذكر في "المحيط" و"الذخيرة": أنه روى الحسن عن أبي حنيفة أنها إذا قدرت على نفقة نفسها ونفقة محremها، لزمهما الحج. واضطربت الروايات عن محمد". ثم قال: "ومن هنا ظهر أن مراد الإمام السرخسي من ظاهر الرواية، رواية الحسن عن أبي حنيفة، واتضح الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول؛ إذ المراد من الأصول: "المبسوط"، و"الجامع الصغير"، و"الجامع الكبير"، و"الزيادات"، و"السير الكبير"، وليس فيها رواية الحسن، بل كلها رواية محمد. وعلم أن رواية التوادر قد تكون ظاهر الرواية، والمراد من رواية التوادر رواية غير الأصول المذكورة. فاحفظ هذا! فإن شراح هذا الكتاب قد غفلوا عنه، وقد صرخ بعضهم بعدم الفرق بين ظاهر الرواية ورواية الأصول، وزعم أن رواية التوادر لا تكون ظاهر الرواية".

أقول: لا يخفى عليك أن قول "المحيط" و"الذخيرة": "إن هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة"، لا يلزم منه أن تكون مخالفة لرواية الأصول، فقد يكون رواها الحسن في كتب التوادر، أو رواها محمد في كتب الأصول، وإنما ذكر رواية الحسن؛ لعدم الاضطراب عنه، بدليل قوله: "واضطربت الروايات عن محمد"، وحينئذ فقول السرخسي: "إنما ظاهر

الرواية"، معناه: أن محدثا ذكرها في كتب الأصول، فهي إحدى الروايات عنه، وحينئذ فلم يلزم فلم يلزم منه أن روایة التوادر قد تكون ظاهر الرواية نعم تكون ظاهر الرواية إذا ذكرت في كتب الأصول أيضاً كهذه المسألة؛ فإن ذكرها في كتب التوادر لا يلزم منه أن لا يكون لها ذكر في كتب الأصول، وإنما يصح ما قاله أن لو ثبت أن هذه المسألة لا ذكر لها في كتب ظاهر الرواية، وعبارة "المحيط" و"الذخيرة" لا تدل على ذلك، وحينئذ فلا وجه لجزمه بالغفلة على شراح "الهداية" الموافق كلامهم لما قدمناه، والله تعالى أعلم.

[معنى السير]

تتمة: السير جمع سيرة، وهي: الطريقة في الأمور. وفي الشرع: تختص سير النبي ﷺ في مغازيه، كما في "الهداية".

قال في "المغرب": "وقالوا: السير الكبير، فوصفوها بصفة المذكر؛ لقيامها مقام المضاف الذي هو كتاب، كقولهم: صلاة الظهر. و"سير الكبير" خطأ كـ"جامع الصغير"، و"جامع الكبير". وحينئذ فـ"السير الكبير" -بكسر السين وفتح الياء- على لفظ الجمع، لا -بفتح السين وسكون الياء - على لفظ المفرد، كما ينطق به بعض من لا معرفة له.

لسبقه ستة تصنيفاً	واسْتَهِرَ المبسوطُ بالأصلِ وذا
فيه على الأصل لذا تقدماً	الجَامِعُ الصَّغِيرُ بعده فما
السِّيرُ الْكَبِيرُ فهو المعتمد	وآخر ستة تصنيفاً ورد

[كتب الأصول، والأصل]

قدمنا أن كتب ظاهر الرواية تسمى بالأصول، ومنه قول "المدحية" في باب التيمم: "وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَبِي يُوسُفَ فِي غَيْرِ رِوَايَةِ الْأَصْوَلِ". قال الشراح: "هُنَاكَ رِوَايَةُ الْأَصْوَلِ: رِوَايَةُ الْجَامِعَيْنَ، وَالزِّيَادَاتِ، وَالْمُبَسوِطِ، وَرِوَايَةُ غَيْرِ الْأَصْوَلِ: رِوَايَةُ النَّوَادِرِ، وَالْأَمَالِيِّ، وَالرَّقِيَّاتِ، وَالكِيسَانِيَّاتِ، وَالْمَهَارُونِيَّاتِ". وكثيراً ما يقولون: "ذُكْرُهُ مُحَمَّدٌ فِي 'الأَصْل'"، ويفسره الشراح بـ"المبسوط"، فعلم أن الأصل مفرداً هو المبسوط، اشتهر به من بين باقي كتب الأصول.

وقال في "البحر" في باب صلاة العيد عن "غاية البيان": سمي الأصل أصلاً؛ لأنه صنف أولاً، ثم "الجامع الصغير"، ثم "الكبير"، ثم "الزيادات". وقال: إن "الجامع الصغير" صنفه محمد بعد "الأصل"، فما فيه هو المعلول عليه.

[سبب تأليف "الجامع الصغير"]

وسبب تأليفه: أنه طلب منه أبو يوسف أن يجمع له كتاباً يرويه عنه عن أبي حنيفة، فجمعا له، ثم عرضه عليه فأعجبه. وهو كتاب مبارك يشتمل على ألف وخمس مائة واثنتين وثلاثين مسألة، كما قال البزدوي. وذكر بعضهم: أن أبو يوسف مع حملة قدره لا يفارقه في سفر ولا حضر. وكان علي الرazi يقول: "من فهم هذا الكتاب فهو أفهم أصحابنا". وكانوا لا يقلدون أحداً القضايا حتى يمتحنوه به. وفي "غاية البيان" عن فخر الإسلام: أن "الجامع الصغير" لما عرض على

أبي يوسف استحسن، وقال: "حفظ أبو عبد الله إلا مسائل خطأه في روايتها عنه" فلما بلغ ذلك محمدًا قال: "أنا حفظتها ولكنه نسي". وهي ست مسائل، ذكرها في "البحر" في باب الوتر والنوافل.

[الفرق بين "الصغير" و"الكبير"]

وقال في "البحر" في بحث التشهد: كل تأليف لحمد بن الحسن موصوف بـ"الصغير"، فهو بالاتفاق الشيدين: أبي يوسف ومحمد، بخلاف "الكبير"، فإنه لم يعرض على أبي يوسف".

وقال الحق ابن أمير حاج الحلبي في شرحه على "المنية" في بحث التسميع: "إن محمداً قرأ أكثر الكتب على أبي يوسف، إلا ما كان فيه اسم الكبير، فإنه من تصنيف محمد كـ"المضاربة الكبير"، وـ"المزارعة الكبير"، وـ"المأذون الكبير"، وـ"الجامع الكبير"، وـ"السیر الكبير".

وذكر الحق ابن الهمام كما في فتاوى تلميذه العلامة قاسم: "أن ما لم يحلِّ محمد فيه خلافاً، فهو قوله جميعاً".

[سبب تأليف "السِّيرَ الْكَبِيرَ"]

وذكر الإمام شمس الأئمة السرخسي في أول شرحه على "السیر الكبير": هو آخر تصنيف صنفه محمد في الفقه، ثم قال: وكان سبب تأليفه أن "السیر الصغير" وقع بيد عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي - عالم أهل الشام - فقال: من هذا الكتاب؟ فقيل: لحمد العراقي، فقال: "ما لأهل العراق والتصنيف في هذا الباب! فإنه لا علم لهم بالسیر، ومحاري رسول الله ﷺ وأصحابه كانت من جانب الشام والنجاشي".

دون العراق؛ فإنها محدثة فتحاً». بلغ ذلك محمدًا، فغاظه ذلك، وفرّ غ
نفسه حتى صنف هذا الكتاب. فحكي أنه لما نظر فيه الأوزاعي قال:
لولا ما ضمنه من الأحاديث لقلت: إنه يضع العلم، وإن الله تعالى عين
جهة إصابة الجواب في رأيه، صدق الله العظيم: **(وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ)**
علِمْ (يوسف: ٧٦).

ثم أمر محمد أن يكتب هذا في ستين دفترًا، وأن يحمل على عجلة إلى باب الخليفة، فأعجبه ذلك، وعده من مفاخر زمانه.

[وجه ترجيح الراجح عند الاختلاف]

وفي "شرح الأشباه" للبيري: "قال علماؤنا: إذا كانت الواقعه مختلفاً فيها، فالأفضل والمحتمل للمجتهد أن ينظر بالدلائل، وينظر إلى الراجح عنده. والمقلد يأخذ بالتصنيف الأخير، وهو السير إلا أن يختار المشايخ المتأخرة على حلفائه، فيجب العمل به، ولو كان قوله زوراً".

ويجمع المستَ كِتابُ الكافِي
المحاكِم الشهيد فهو الكافي
مبسوط لِتَمسِّ الأُمَّةِ السرِّيَّ
أقْرَى شِرْوَحَهُ الَّذِي كَالشَّمْسِ
معتمد النَّقْولِ لِيُسْعَى يُعْلَمُ
بِخَلْفِهِ وَلَيُسْعَى عَنْهُ يُعْدَلُ

مبسوط شمس الأئمة: فيه تغيير اقتضاه الوزن، فإنه ملقب بـ"شمس الأئمة"، جمع إمام. **فائدة**: لقب بـ"شمس الأئمة" جماعة من أئمتنا، منهم شمس الأئمة الحلواني، ومنهم تلميذه شمس الأئمة السريخسي، ومنهم شمس الأئمة محمد عبد المستار الكدردي، ومنهم شمس الأئمة بكر بن محمد الزرجنري، ومنهم ابنه شمس الأئمة عماد الدين عمر بن بكر بن محمد الزرجنري، ومنهم شمس الأئمة البهقي، ومنهم شمس الأئمة الأوزجendi، واسمه محمود، وكثيراً ما يلقب بـ"شمس الإسلام"، كذا في "حاشية نوح آفدي" على "الدرر والغرر" في فصل المهر.

["كتاب الكافي" للحاكم]

قال في "فتح القدير" وغيره: "إن "كتاب الكافي" هو جمع كلام محمد في كتبه الستّ التي هي كتب ظاهر الرواية".

وفي "شرح الأشباه" للعلامة إبراهيم البيري: "اعلم أن من كتب مسائل الأصول "كتاب الكافي" للحاكم الشهيد، وهو كتاب معتمد في نقل الذهب، شرحه جماعة من المشايخ، منهم شمس الأئمة السرخسي، وهو المشهور بـ"مبسوط السرخسي"."

قال الشيخ إسماعيل النابلسي: قال العلامة الطرسوسي: مبسوط السرخسي لا يعمل بما يخالفه، ولا يرکن إلا إليه، ولا يفتى ولا يعول إلا عليه".

وذكر التعمي米 في طبقاته أشعاراً كثيرة في مدحه، منها ما أنشده بعضهم:

عليك مبسوط السرخسي إنه
هو البحر والدرّ الفريد مسائله
ولا تعتمد إلا عليه فإنه
يحيّب بإعطاء الرغائب سائله

قال العلامة الشيخ هبة الله البعلبي في شرحه على "الأشباه": "المبسوط" للإمام الكبير محمد بن محمد بن أبي سهل السرخسي، أحد الأئمة الكبار المتكلم الفقيه الأصولي، لزم شمس الأئمة عبد العزيز الحلوي وخرج به، حتى صار أنظر أهل زمانه، وأنحد بالتصنيف، وأملأ "المبسوط" نحو خمسة عشر مجلداً، وهو في السجن بأوزجند، بكلمة كان فيها من الناصحين. توفي سنة أربع مائة وتسعين".

والمحنفية ميسوطات كثيرة: منها لأبي يوسف، ومحمد ويسمى ميسوطه بـ "الأصل" ومبسوط الجرجاني، وخلواهر زاده، ولشمس الأئمة الخلوي، وأبي اليسر البزدوي، وأخيه علي البزدوي، وللسيد ناصر الدين السمرقندى، وأبي الليث نصر بن محمد.

وحيث أطلق الميسوط، فالمراد به "مبسوط السرخسي" هذا، وهو شرح "الكافى"، و"الكافى" هذا هو كافى الحاكم الشهيد، العام الكبير، محمد ابن محمد بن أحمد بن عبد الله، وأتى قضاء بخارى، ثم ولاد الأمير الجيد، صاحب خراسان وزارته. سمع الحديث من كثيرين، وجمع كتب محمد ابن الحسن في مختصره هذا. ذكره الذهبي، وأثنى عليه.

وقال الحاكم في "تاريخ نيسابور": ما رأيت في جملة من كتب عنهم من أصحاب أبي حنيفة أحفظ للحديث، وأهدى برسومه، وأفهم له منه. قتل ساجدا في ربيع الأول سنة أربع وثلاثين وثلاثة مائة.

قلت: وللحاكم الشهيد "المختصر"، و"المنتقى"، و"الإشارات" وغيرها. وقول السرخسي: فرأيت الصواب في تأليف "شرح المختصر"، لا يدل على أن ميسوط السرخسي "شرح المختصر" لا شرح "الكافى" كما توهمه الخير الرملي في حاشية "الأشباه" فإن الكافى مختصر أيضاً؛ لأنه اختصر فيه كتب ظاهر الرواية كما علمت، وقد أكثر النقل في "غاية البيان" عن "الكافى" بقوله: "قال الحاكم الشهيد في مختصره المسمى بـ "الكافى". والله تعالى أعلم.

واعلم بأن عن أبي حنيفة جاءت روايات عدّت منيفه اختار منها بعضها والباقي يختار منه سائر الرفاق فلم يكن لغيره جواب كما عليه أقسمه الأصحاب

[القولان لمجتهدٍ]

اعلم بأن المنقول عن عامة العلماء في كتب الأصول: أنه لا يصح في مسألة مجتهد قولان للتناقض، فإن عرف المتأخر منهمما تعين كون ذلك رجوعاً، وإلا وجب ترجيح المجتهد بعده بشهادة قلبه، كما في بعض كتب الحنفية المشهورة. وفي بعضها: أنه إن لم يعرف تاريخ، فإن نقل في أحد القولين عنه ما يقويه، فهو الصحيح عنده، وإن وجد متبع بلغ الاجتهاد في المذهب، رجح بما مر من المرجحات إن وجد، وإن يعمل بأيهمَا شاء بشهادة قلبه. وإن كان عامياً أتبع فنوى المفتي فيه الأتفى الأعلم. وإن كان متفقّهاً أتبع المتأخررين، وعمل بما هو أصوب وأحوط عنده. كذا في "التحرير" للمحقق ابن الهمام.

[اختلاف القول والرواية]

واعلم أن اختلاف الروايتين ليس من باب اختلاف القولين؛ لأن القولين نص المجتهد عليهما بخلاف الروايتين، فالاختلاف في القولين من جهة المنقول عنه لا الناقل، والاختلاف في الروايتين بالعكس، كما ذكره المحقق ابن أمير حاج في "شرح التحرير".
لكن ذكر بعده عن الإمام أبي بكر البليغي في "الدرر": أن الاختلاف في الرواية عن أبي حنيفة من وجوه:

منها: الغلط في السماع، كأن يجيز بحرف التفسي إذا سُئل عن حادثة ويقول: "لا يجوز"، فيشتبه على الراوي فينقل ما سمع.

ومنها: أن يكون له قول قد رجع عنه ويعلم بعض من يختلف إليه رجوعه فيروي الثاني والآخر لم يعلمه فيروي الأول.

ومنها: أن يكون قال أحدهما على وجه القياس، والآخر على وجه الاستحسان، فيسمع كل واحد أحدهما، فينقل كما سمع".

ومنها أن يكون الجواب في مسألة من وجهين: من جهة الحكم، ومن جهة الاحتياط، فينقل كل كما سمع.

فعلم. فعلى ما عدا الوجه الأول يكون الاختلاف في الروايتين من جهة المنقول عنه أيضا؛ لابقاء الاختلاف فيما على اختلاف القولين المرويدين، فيكونان من باب واحد. ويفيده أن ناقل الروايتين قد يكون واحدا، فإن إحدى الروايتين قد تكون في كتاب من كتب الأصول، والأخرى في كتاب التوادر، بل قد يكون كل منهما في كتاب الأصول، والكل من جمْع واحد وهو الإمام محمد رحمه الله. وهذا ينافي الوجه الأول، ويبعد الوجه الثاني، فالظاهر الاقتصار على الوجهين الآخرين، لكن لا في كل فرع اختلفت فيه الرواية، بل بعض ذلك قد يكون لأحدهما، وبعض الآخر للآخر. لكن هذا إنما يتأتى فيما يصلح أن يكون فيه قياس واستحسان، أو احتياط وغيره، نعم! يتأتى الوجهان الأولان فيما إذا اختلف الراوي.

وقد يقال: إن من وجوه الاختلاف أيضا، تردد المحتهد في الحكم لتعارض الأدلة عنده بلا مرجع، أو لاختلاف رأيه في مدلول الدليل

الواحد، فإن الدليل قد يكون مختصاً لوجهين أو أكثر، فيبيت على كل واحد جواباً، ثم قد يتراجع عنده أحد هما، فينسب إليه، ولهذا تراهم يقولون: "قال أبو حنيفة كذا، وفي رواية عنه كذا"، وقد لا يتراجع عنده أحد هما، فيستوي رأيه فيما، ولهذا تراهم يحكون عنه في مسألة القولين على وجه يفيد تساويهما عنده، فيقولون: "وفي المسألة عنه روایتان أو قولان".

[نسبة القولين إلى مجتهدين]

وقد قدمنا عن الإمام القرافي: أنه لا يخل الحكم والإفتاء بغير الراجح بمجتهد أو مقلد، إلا إذا تعارضت الأدلة عند المجتهد، وعجز عن الترجيح. أي فإنّ له الحكم بأيّهما شاء؛ لتساويهما عنده. وعلى هذا فيصبح نسبة كل من القولين إليه، لا كما ي قوله بعض الأصوليين من أنه لا ينسب إليه شيء منهما، وما ي قوله بعضهم من اعتقاد نسبة أحد هما إليه؛ لأن رجوعه عن الآخر غير معين؛ إذ الفرض تساويهما في رأيه، وعدم ترجح أحد هما على الآخر.

نعم! إذا ترجح عنده أحد هما مع عدم إعراضه عن الآخر ورجوعه عنه، ينسب إليه الراجح عنده، ويذكر الثاني رواية عنه، أما لو أعرض عن الآخر بالكلية، لم يبق قولًا له، بل يكون قوله هو الراجح فقط، لكن لا يرتفع الخلاف في المسألة بعد الرجوع، كما قاله بعض الشافعية، وأيده بعضهم بأنّ أهل عصر إذا أجمعوا على قول بعد اختلافهم، فقد حكى الأصوليون قولين في ارتفاع الخلاف السابق، فما لم يقع فيه إجماع أولى.

[إمكان القولين لمجتهد]

لكن ما ذكر في كتب الأصول عندنا من أنه لا يمكن أن يكون للمجتهد قولان - كما مر - ينافي ذلك؛ لأنه مبني - فيما يظهر - على ما ذكروا في تعارض الأدلة: أنه إذا وقع التعارض بين آيتين يصار إلى الحديث، فإن تعارض فإلى أقوال الصحابة، فإن تعارضت فإلى القياس، فإن تعارض قياسان ولا ترجيح، فإنه يتحرى فيهما، ويعمل بشهادة قلبه، فإذا عمل بأحدهما، ليس له العمل بالأخر إلا بدليل فوق التحرى. قالوا: "وقال الشافعى: يعمل بأيهما شاء من غير تحير". ولهذا صار له في المسألة قولان وأكثر. وأما الرواياتان عن أصحابنا في مسألة واحدة، فإنما كانتا في وقتين، فإحداهما صحيحة دون الأخرى، لكن لم تعرف المتأخرة منهما.

وعلى هذا فما يقال: "فيه عن الإمام روایتان"، فلعدم معرفة الأخير، وما يقال فيه: "وفي روایة عنه كذا"، إما لعلهم بأحنا قوله الأول، أو لكون هذه الرواية رویت عنه في غير كتب الأصول، وهذا أقرب.

لكن لا يخفى أن ما ذكروه في بحث تعارض الأدلة مشكل؛ لأنه يلزم منه أن يكون ما فيه روایتان عن الإمام، لا يجوز فيه العمل بواحدة منهما؛ لعدم العلم بالصحيحة من الباطلة منهما، وأنه لا ينسب إليه شيء منهما، كما مر عن بعض الأصوليين، مع أن ذلك واقع في مسائل لا تخصى، ونراهم يرجحون إحدى الروايتين على الأخرى، وينسبونها إليه. فالذى يظهر ما مر عن الإمام البلىغى من بيان تعدد

الأوجه في اختلاف الرواية عن الإمام، مع زيادة ما ذكرناه من تردداته في الحكمين، واحتمال كل منهما في رأيه مع عدم مرجح عنده لأحدهما من دليل، أو تحرر، أو غيره. فتأمل.

ثم لا يخفى أن هذا الوجه الذي قلناه أكثر اطراضا من الأوجه الأربع المارة في اختلاف الروايتين؛ لشموله ما فيه استحسان، أو احتياط، وغيره.

[أقوال أصحاب الإمام أقواله حقيقةً]

إذا تقرر ذلك فاعلم أن الإمام أبي حنيفة رضي الله عنه من شدة احتياطه وورعه، وعلمه بأن الاختلاف من آثار الرحمة – قال لأصحابه: "إن توجه لكم دليل، فقولوا به". فكان كل يأخذ برواية عنه، ويرجحها، كما حكاه في "الدر المختار".

وفي "الولواجية" من كتاب الجنایات: قال أبو يوسف: "ما قلت قولًا خالفت فيه أبي حنيفة إلا قولًا قد قاله". وروي عن زفر أنه قال: "ما خالفت أبي حنيفة في شيء إلا قد قاله ثم رجع عنه". فهذا إشارة إلى أنهم ما سلكوا طريق الخلاف، بل قالوا ما قالوا عن اجتهاد ورأي؛ اتباعا لما قاله أستاذهم أبو حنيفة.

وفي آخر "الحاوي القدسي": وإذا أخذ بقول واحد منهم، يعلم قطعا أنه يكون به آخذا بقول أبي حنيفة؛ فإنه روى عن جميع أصحابه الكبار كأبي يوسف، ومحمد، وزفر، والحسن، أنهم قالوا: "ما قلنا في مسألة قولًا إلا وهو روايتنا عن أبي حنيفة". وأقسموا عليه أيمانا غلاظا، فلم يتحقق إذن في الفقه جواب ولا مذهب إلا له كيف ما كان، وما نسب إلى غيره إلا بطريق المحاجز للموافقة.

فَإِنْ قُلْتَ: إذا رجع المحتهد عن قولٍ لم يبق قوله؛ لأنَّه صار كالحكم المنسوخ، كما سيأتي، وحينئذٍ فما قاله أصحابه مخالفٍ له فيه، ليس مذهبَه، بل صارت أقوالهم مذاهبَ لهم، فكيف تنسب إليه؟ والحنفي إنما قد أبدى حنيفةً، ولذا تسبَّب إليه دون غيره.

قُلْتَ: قد كنت استشكلت ذلك، وأجبت عنه في حاشيتي "رد المختار على الدر المختار": بأنَّ الإمام لما أمر أصحابه بأن يأخذوا من أقواله بما يتجهُ لهم منها الدليل عليه، صار ما قالوه قوله؛ لابتنائه على قواعده التي أتبَّعوها لهم، فلم يكن مرجوحاً عنه من كُل وجه.

[العمل بالحديث إذا صَحَّ]

ونظير هذا ما نقله العلامة البيري في أول شرحه على "الأشباه" عن "شرح المداية" لأبن الشحنة الكبير، والد شارح "الوهابية" وشيخ ابن الهمام، ونصَّه: "إذا صَحَ الحديث وكان على خلاف المذهب، عمل بالحديث، ويكون ذلك مذهبَه، ولا يخرج مقلده عن كونه حنفياً بالعمل به، فقد صَحَ عن أبي حنيفة أنه قال: "إذا صَحَ الحديث فهو مذهبِي"، وقد حكى ذلك الإمام ابن عبد البر عن أبي حنيفة وغيره من الأئمة". ونقله أيضاً الإمام الشعراوي عن الأئمة الأربع.

قُلْتَ: ولا يخفى أنَّ ذلك ممْنوعٌ للنظر في التصوّص، ومعرفة مُحکّمها من منسوخها. فإذا نظر أهل المذهب في الدليل، وعملوا به صَحَّ نسبته إلى المذهب؛ لكونه صادراً بإذن صاحب المذهب؛ إذ لا شك أنه لو علم بضعف دليله رجع عنه، واتبع الدليل الأقوى. ولذا رد المحقق

ابن الهمام على المشايخ حيث أفتوا بقول الإمامين، بأنه لا يعدل عن قول الإمام إلا لضعف دليله.

وأقول أيضاً: يعني تقييد ذلك بما إذا وافق قوله في المذهب؛ إذ لم يأذنوا في الاجتهاد فيما خرج عن المذهب بالكلية مما اتفق عليه أئمتنا؛ لأن اجتهادهم أقوى من اجتهاده، فالظاهر أنهم رأوا دليلاً أرجح مما رأه حتى لم يعملوا به، وهذا قال العلامة قاسم في حق شيخه خاتمة المحققين الكمال بن الهمام: "لا يعمل بأبحاث شيخنا التي تخالف المذهب"، وقال في تصحيحه على القدورى: "قال الإمام العلامة الحسين بن منصور بن محمود الأوزجندى المعروف بـ"قاضي خان" في كتاب الفتاوی: "رسم المفتي في زماننا من أصحابنا إذا استفتى عن مسألة، إن كانت مروية عن أصحابنا في الروايات الظاهرة بلا خلاف بينهم، فإنه يميل إليهم ويفتى بقولهم، ولا يخالفهم برأيه وإن كان مجتهداً متقدماً؛ لأن الظاهر أن يكون الحق مع أصحابنا ولا يدعوه، واجتهاده لا يبلغ اجتهادهم، ولا ينظر إلى قول من خالفهم، ولا تقبل حجته أيضاً؛ لأنهم عرفوا الأدلة، وميزوا بين ما صح وثبت وبين ضده إلخ. ثم نقل نحوه عن شرح برهان الأئمة على "أدب القضاء" للخصاف.

قلت: لكن ربما عدلوا عما اتفقا عليه أئمتنا لضرورة ونحوها، كما مر في مسألة الاستئجار على تعليم القرآن، ونحوه من الطاعات التي في ترك الاستئجار عليها ضياع الدين، كما قررناه سابقاً، فحينئذ يجوز الإفتاء بخلاف قولهم، كما نذكره قريباً عن "الحاوي القدسى"، وسيأتي بسطه أيضاً آخر الشرح عند الكلام على العرف.

[تخرجات المشايخ على قواعد الإمام]

الحاصل: أن ما خالف فيها الأصحاب إمامهم الأعظم، لا يخرج عن مذهبة إذا رجحه المشايخ المعتبرون، وكذا ما بناء المشايخ على العرف الحادث لتغيير الزمان أو للضرورة، ونحو ذلك لا يخرج عن مذهبة أيضاً لأن ما رجحوه لترجح دليله عندهم، مأذون به من جهة الإمام، وكذا ما بنوه على تغيير الزمان والضرورة، باعتبار أنه لو كان حيناً لقال بما قالوه لأن ما قالوه إنما هو مبني على قواعده أ أيضاً، فهو مقتضي مذهبة.

لكن ينبغي أن لا يقال: "قال أبو حنيفة كذا"، إلا فيما روی عنه صريحا، وإنما يقال فيه: "مفتضي مذهب أبي حنيفة كذا"، كما قلنا. ومثله تخرجات المشايخ بعض الأحكام من قواعده، أو بالقياس على قوله، ومنه قوله: "وعلى قياس قوله بكلذا يكون كذا"، فهذا كله لا يقال فيه: "قال أبو حنيفة"، نعم! يصح أن يسمى مذهبة بمعنى أنه قول أهل مذهب، أو مفتضي مذهب.

وعن هذا لما قال صاحب "الدرر والغرر" في كتاب القضاة: "إذا قضى القاضي في مختبه فيه بخلاف مذهبة، لا ينفذ" - قال: "أي أصل المذهب كاختلفي إذا حكم على مذهب الشافعى أو نحوه، أو بالعكس، وأما إذا حكم الحنفى بمذهب أبي يوسف، أو محمد، أو نحوهما من أصحاب الإمام، فليس حكما بخلاف رأيه".

والظاهر أن نسبة المسائل المخرّجة إلى مذهبـه، أقرب من نسبة المسائل التي قال بها أبو يوسف أو محمدـإليه؛ لأن المخرّجة مبنية على قواعده وأصولـه، وأما المسائل التي قال بها أبو يوسف ونحوهـ من أصحابـ

الإمام، فكثير منها مبني على قواعد لهم خالفوا فيها قواعد الإمام؛ لأنهم لم يلتزموا قواعده كلها، كما يعرفه من له معرفة بكتب الأصول.

نعم! قد يقال: إذا كانت أقوالهم روایات عنه - على ما مر - تكون تلك القواعد له أيضا؛ لابتناء تلك الأقوال عليها. وعلى هذا أيضا تكون نسبة التخريجات إلى مذهبها أقرب؛ لابتنائهما على قواعده التي رجحها وبين أقواله عليها. فإذا قضى القاضي بما صح منها، نفذ قضاوه، كما ينفيه بما صح من أقوال الأصحاب.

فهذا ما ظهر لي تقريره في هذا الباب من فتح الملك الوهاب، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمأب.

وحيث لم يوجد له اختيار	فقول يعقوب هو المختار
ثم محمد فقوله الحسن	ثم زفر وابن زياد الحسن
وقيل بالتحير في فتواه	إن خالف الإمام أصحابه
وقيل من دليله أقوى زَجْعَ	وذا لمفت ذي اجتهاد الأصح

[الترتيب بين روایات المذهب]

قد علمت ما قررناه آنفاً أن ما اتفق عليه أئمتنا، لا يجوز لمحتجه في مذهبهم أن يعدل عنه برأيه؛ لأن رأيهم أصح.

وأشرت هنا إلى أنهم إذا اختلفوا يقدم ما اختاره أبو حنيفة، سواء وافقه أحد أصحابه أو لا، فإن لم يوجد له اختيار، قدم ما اختاره يعقوب، وهو اسم أبي يوسف أكبر أصحاب الإمام، وعادة الإمام محمد أنه يذكر أبو يوسف بكليته إلا إذا ذكر معه أبو حنيفة، فإنه يذكره باسمه العلم، فيقول: "يعقوب عن أبي حنيفة"، وكان ذلك بوصية من أبي يوسف، تأدباً مع شيخه أبي حنيفة - رحمهم الله جميعاً ورحمنا بكم، وأدام بهم النفع إلى يوم القيمة - وحيث لم يوجد لأبي يوسف اختيار، قدم قول محمد بن الحسن، أجل أصحاب أبي حنيفة بعد أبي يوسف، ثم بعده يقدم قول زفر والحسن بن زياد، فقولهما في رتبة واحدة، لكن عبارة "النهر": ثم يقول الحسن. وقيل: إذا حاله أصحابه وانفرد بقول، يتخير المفتى. وقيل: لا يتخير إلا المفتى المحتجه، فيختار ما كان دليلاً أقوى.

قال في "الفتاوى السراجية": ثم الفتوى على الإطلاق على قول أبي حنيفة، ثم قول أبي يوسف، ثم قول محمد، ثم قول زفر والحسن بن زياد. وقيل: إذا كان أبو حنيفة في جانب، وصاحباه في جانب، فالمفتى بالختار. والأول أصح إذا لم يكن المفتى محتجها. ومثله في متن "التنوير" أول كتاب القضاء.

وقال في آخر كتاب "الحاوي القدسي": ومتى لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة رواية، يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول محمد، ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم، الأكبر فالأكبر إلى آخر من كان من كبار الأصحاب. وقال قبله: ومتى كان قول أبي يوسف ومحمد موافق قوله، لا يتعدى عنه إلا فيما مست إليه الضرورة، وعلم أنه لو كان أبو حنيفة رأى ما رأوا، لأفتي به. وكذا إذا كان أحدهما معه. فإن خالفاه في الظاهر، قال بعض المشايخ: يأخذ بظاهر قوله. وقال بعضهم: المفتى مخير بينهما، إن شاء أفتى بظاهر قوله، وإن شاء أفتى بظاهر قولهما. والأصل أن العبرة لقوة الدليل".

والحاصل أنه إذا اتفق أبو حنيفة وصاحباه على جواب، لم يجز العدول عنه إلا لضرورة، وكذا إذا وافقه أحدهما. وأما إذا انفرد عنهما بجواب وخالفاه فيه، فإن انفرد كل منهما بجواب أيضا، بأن لم يتتفقا على شيء واحد، فالظاهر ترجيح قوله أيضا. وأما إذا خالفاه واتفقا على جواب واحد، حتى صار هو في جانب وهما في جانب، فقيل: يرجح قوله أيضا، وهذا قول الإمام عبد الله بن المبارك. وقيل: يتخير المفتى. وقول "السراجية": "وال الأول أصلح إذا لم يكن المفتى مجتهدا" يفيد اختيار القول الثاني إن كان المفتى مجتهدا.

ومعنى تخiriه: أنه ينظر في الدليل، فيفيت بما يظهر له، ولا يتعين عليه قول الإمام. وهذا الذي صححه في "الحاوي" أيضا بقوله: "الأصل أن العبرة لقوة الدليل"؛ لأن اعتبار قوة الدليل شأن المفتى المجتهد.

فصار فيما إذا خالفه أصحابه ثلاثة أقوال: الأول: اتباع قول الإمام بلا تخير. الثاني: التخيير مطلقاً. الثالث: وهو الأصح، التفصيل بين المحتهد وغيره، وبه جزم قاضي خان كما يأتي. والظاهر أن هذا توافق بين القولين بعمل القول باتباع قول الإمام على المفتى الذي هو غير محتهد، وحمل القول بالتخدير على المفتى المحتهد.

وإذا لم يوجد للإمام نص، يقدم قول أبي يوسف، ثم محمد الخ، والظاهر أن هذا في حق غير المحتهد، أما المفتى المحتهد فيتخير بما يترجح عنده دليلاً، تظير ما قبله.

حكم مخالفة الصاحبين الإمام

وقد علم من هذا: أنه لا خلاف في الأخذ بقول الإمام إذا وافقه أحدهما، ولذا قال الإمام قاضي خان: وإن كانت المسألة مختلفاً فيها بين أصحابنا، فإن كان مع أبي حنيفة أحد صاحبيه، يأخذ بقولهما، أي بقول الإمام ومن وافقه؛ لوفور الشرائط واستحمام أدلة الصواب فيها. وإن خالفه أصحابه في ذلك، فإن كان اختلافهم اختلف عصر وزمان كالقضاء بظاهر العدالة، يأخذ بقول صاحبيه؛ لتغيير أحوال الناس. وفي المزارعة والمعاملة ونحوها يختار قولهما؛ لإجماع المؤخرين على ذلك. وفيما سوى ذلك يخير المفتى المحتهد، ويعمل بما أفضى إليه رأيه. وقال عبد الله بن المبارك: يأخذ بقول أبي حنيفة".

قلت: لكن قدمنا أن ما نقل عن الإمام من قوله: "إذا صح الحديث فهو مذهبي"، محمول على ما لم يخرج عن المذهب بالكلية كما ظهر

لنا من التقرير السابق، ومقتضاه جواز اتباع الدليل وإن حالف ما وافقه عليه أحد صاحبيه، ولهذا قال في "البحر" عن "التتارخانية": إذا كان الإمام في جانب، وهمما في جانب، خير المفتى. وإن كان أحدهما مع الإمام أحد بقولهما، إلا إذا اصطلح المشايخ على قول الآخر فيتبعهم، كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر في مسائل.

وقال في رسالته المسماة "رفع الغشاء في وقت العصر والعشاء": لا يرجح قول صاحبيه أو أحدهما على قوله إلا لوجب، وهو إما لضعف دليل الإمام، وإما للضرورة والتعامل، كترجح قولهما في المزارعة والمعاملة، وإما لأن خلافهما له بسبب اختلاف العصر والزمان، وأنه لو شاهد ما وقع في عصرهما لوافقهما، كعدم القضاء بظاهر العدالة. ويوفق ذلك ما قاله العلامة الحق الشيخ قاسم في "تصححه"، ونصه: "على أن المحتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف، ورجحوا وصححوا، فشهدت مصنفاثم بترجح قول أبي حنيفة، والأحد بقوله إلا في مسائل يسيرة اختاروا الفتوى فيها على قولهما، أو قول أحدهما وإن كان الآخر مع الإمام، كما اختاروا قول أحدهما فيما لا نص فيه للإمام؛ للمعنى التي أشار إليها القاضي، بل اختاروا قول زفر في مقابلة قول الكل لنحو ذلك. وترجح حاكم وتصحح حاكم باقية، فعلينا اتباع الراجح والعمل به، كما لو أفتوا في حياكم".

تنمية: قال العلامة البيري: "ومراد بالاجتهاد أحد الاجتهادين، وهو المحتهد في المذهب، وعرف بأنه: المتمكن من تخریج الوجه على منصوص

شرح عقود رسم المفتى

٤ :

المفتى في زماننا لا يرجح بل يتبع

إمامه، أو المتبحر في مذهب إمامه، المتمكن من ترجيح قول له على آخر أطلقه". وسيأتي توضيحة.

فليس إلا القولُ بالتفصيـاـ
فتأخذـ الـذـيـ هـمـ قدـ وـضـحاـ
مقـانـ بـعـضـ صـاحـبـهـ وـصـحـحـوـاـ
مـقـالـهـ فـيـ سـبـعـةـ وـعـشـرـ

فـالـآنـ لـاـ تـرـجـيـحـ بـالـدـلـلـ
ماـ لـمـ يـكـنـ خـلـافـهـ الـمـصـحـحـاـ
فـإـنـاـ نـرـأـهـمـواـ قـدـ رـجـحـوـاـ
مـنـ ذـاكـ مـاـ قـدـ رـجـحـوـاـ لـزـفـرـ

[المفتى في زماننا لا يرجح بل يتبع]

قد علمت أن الأصح تخbir المفتى المحتهد، فيفيـيـ ماـ يـكـونـ دـلـيـلـهـ أـقوـيـ،
وـلـاـ يـلـزـمـهـ الـمـشـيـ عـلـىـ التـفـصـيـلـ. وـلـاـ انـقـطـعـ المـفـتـىـ الـمـحـتـهـدـ فـيـ زـمـانـنـاـ وـلـمـ يـقـ
إـلـاـ المـقـلـدـ الـخـضـ، وـجـبـ عـلـيـنـاـ اـتـابـعـ التـفـصـيـلـ، فـنـفـيـتـ أـوـلـاـ بـقـولـ الـإـلـامـ ثـمـ
وـثـمـ، مـاـ لـمـ نـرـ الـمـحـتـهـدـينـ فـيـ الـمـذـهـبـ صـحـحـوـاـ خـلـافـهـ؛ لـقـوـةـ دـلـيـلـهـ، أـوـ
لـتـغـيـرـ الزـمـانـ، أـوـ نـحـوـ ذـلـكـ مـاـ يـظـهـرـ هـمـ، فـتـتـبـعـ مـاـ قـالـوـاـ كـمـاـ لـوـ كـانـوـاـ
أـحـيـاءـ وـأـفـتوـنـاـ بـذـلـكـ، كـمـاـ عـلـمـتـ آـنـفـاـ مـنـ كـلـامـ الـعـلـمـةـ فـاسـمـ؛ لـأـنـهـ
أـعـلـمـ وـأـدـرـىـ بـالـمـذـهـبـ، وـعـلـىـ هـذـاـ عـمـلـهـمـ، فـإـنـاـ رـأـيـنـاهـمـ قـدـ يـرـجـحـوـنـ
قـوـلـ صـاحـبـيـهـ تـارـةـ، وـقـوـلـ أـحـدـهـمـ تـارـةـ، وـتـارـةـ قـوـلـ زـفـرـ فـيـ سـبـعـةـ عـشـرـ
مـوـضـعـاـ، ذـكـرـهـاـ الـبـيـرـيـ فـيـ رـسـالـةـ، وـلـسـيـدـيـ أـحـدـ الـحـمـوـيـ مـنـظـومـةـ فـيـ
ذـلـكـ، لـكـنـ بـعـضـ مـسـائـلـهـاـ مـسـتـدـرـكـ؛ لـكـونـهـ لـمـ يـخـتـصـ بـهـ زـفـرـ. وـقـدـ
نـظـمـتـ فـيـ ذـلـكـ مـنـظـومـةـ فـرـيـدـةـ أـسـقـطـتـ مـنـهـاـ مـاـ هـوـ مـسـتـدـرـكـ، وـزـدـتـ
عـلـىـ مـاـ نـظـمـهـ الـحـمـوـيـ عـدـةـ مـسـائـلـ، وـقـدـ ذـكـرـتـ هـذـهـ الـمـنـظـومـةـ فـيـ
حـاشـيـيـ "رـدـ الـمـحـتـارـ"ـ مـنـ بـابـ النـفـقـةـ.

[الإفتاء بقول غير الإمام]

وقال في "البحر" من كتاب القضاة: فإن قلت: كيف جاز للمشائخ الإفتاء بقول غير الإمام الأعظم مع أنهم مقلدون؟ قلت: قد أشكل على ذلك مدة طويلة، ولم أر فيه جوابا إلا ما فهمته الآن من كلامهم، وهو أنهم نقلوا عن أصحابنا: "أنه لا يحل لأحد أن يفتى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا"، حتى نقل في "السراجية": إن هذا سبب مخالفة عصام للإمام، وكان يفتى بخلاف قوله كثيرا؛ لأنه لم يعلم الدليل، وكان يظهر له دليل غيره فيفتى به.

فأقول: إن هذا الشرط كان في زمانهم، أما في زماننا فيكتفى بالحفظ كما في "القنية" وغيرها، فيحصل الإفتاء بقول الإمام، بل يجب، وإن لم نعلم من أين قال؟ وعلى هذا فما صححه في "الحاوي" - أي من أن الاعتبار لقوة الدليل - مبني على ذلك الشرط، وقد صححوا أن الإفتاء بقول الإمام، فينتج من هذا: أنه يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشائخ بخلافه؛ لأنهم إنما أفتوا بخلافه لفقد الشرط في حقهم، وهو الوقوف على دليله، وأما نحن فلننا الإفتاء وإن لم نقف على دليله، وقد وقع للمحقق ابن الهمام في مواضع، الرد على المشائخ في الإفتاء بقولهما، بأنه لا يعدل عن قوله إلا لضعف دليله، لكن هو أهل للنظر في الدليل، ومن ليس بأهل للنظر فيه، فعليه الإفتاء بقول الإمام.

[أهلية النظر والفتوى]

والمراد بالأهلية هنا، أن يكون عارفاً مميزاً بين الأقاويل، له قدرة على ترجيح بعضها على بعض، ولا يصير أهلاً للفتوى ما لم يصر صوابه أكثر من خطأه؛ لأن الصواب متى كثُر فقد غالب، ولا عيرة في المغلوب بمقابلة الغالب؛ فإن أمور الشرع مبنية على الأعم الأغلب، كما في "الولواجية" وفي مناقب الكردري: قال ابن المبارك وقد سُئل: "متى يحل للرجل أن يغتني ويللي القضاة؟" قال: إذا كان بصيراً بالحديث والرأي، عارفاً بقول أبي حنيفة، حافظاً له". وهذا محمول على إحدى الروايتين عن أصحابنا، وقبل استقرار المذهب، أما بعد التقرر، فلا حاجة إليه؛ لأنه يمكّنه التقليد.

أقول: ولا يخفى عليك ما في هذا الكلام من عدم الانتظام، ولهذا اعترضه محشّيه الخير الرملي بأن قوله: "يجب علينا الإفتاء بقول الإمام، وإن لم نعلم من أين قال" مضاد لقول الإمام لا يحل لأحد أن يغتني بقولنا حتى يعلم من أين قلنا؛ إذ هو صريح في عدم جواز الإفتاء لغير أهل الاجتهاد، فكيف يستدل به على وجوبه؟ فنقول: ما يصدر من غير الأهل ليس بإفتاء حقيقة، وإنما هو حكاية عن المحتهد أنه قائل بهذا، وباعتبار هذا الملاحظ تجوز حكاية قول غير الإمام، فكيف يجب علينا الإفتاء بقول الإمام وإن أفتى المشايخ بخلافه؟ ونحن إنما نحكي فتواهم لا غير، فليتأمل.

شرح عقود رسم المفتى

٤٥ لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم.....

وتوضيحة: أن المشايخ اطلعوا على دليل الإمام، وعرفوا من أين قال، واطلعوا على دليل أصحابه، فيرجحون دليل أصحابه على دليله، فيفتون به. ولا يظنّ بهم أئمّة عدولوا عن قوله بجهلهم بدليله؛ فإنما نراهم قد شحنوا كتبهم بنصب الأدلة، ثم يقولون: "الفتوى على قول أبي يوسف" مثلاً. وحيث لم نكن نحن أهلاً للنظر في الدليل، ولم نصل إلى رتبتهم في حصول شرائط التفريع والتأصيل، فعلينا حكاية ما يقولونه؛ لأنّهم هم أتباع المذهب الذين نصبو أنفسهم لتربيته وتحريمه باجتهادهم.

وانظر إلى ما قدمناه من قول العالمة قاسم: "إن المحتهدين لم يفقدوا حتى نظروا في المختلف، ورجحوا وصححوا إلى أن قال: فعلينا اتباع الراجح والعمل به، كما لو أفتوا في حياتهم".

وفي "فتاوي العالمة ابن الشلبي": ليس للقاضي ولا للمفتى العدول عن قول الإمام إلا إذا صرّح أحد من المشايخ بأن الفتوى على قول غيره. فليس للقاضي أن يحكم بقول غير أبي حنيفة في مسألة لم يرجح فيها قول غيره، ورجحوا فيها دليل أبي حنيفة على دليله، فإن حكم فيها فحكمه غير ماض، ليس له غير الانتقاد.

[لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا]

ثم أعلم أن قول الإمام: "لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا إنما يتحمل معنّين:
أحداهما: أن يكون المراد به ما هو المبادر منه، وهو أنه إذا ثبت عنده مذهب إمامه في حكم كوجوب الوتر مثلاً، لا يحل له أن يفتي بذلك حتى يعلم دليلاً إمامه. ولا شك أنه على هذا خاص بالمفتي المحتهد دون

المقلد المحسن؟ فإن التقليد: "هو الأخذ بقول الغير بغير معرفة دليله". قالوا: فخرج أخذه مع معرفة دليله، فإنه ليس بتقليد؛ لأنَّه أخذ من الدليل لا من المحتهد. بل قيل: إنَّ أخذه مع معرفة دليله نتيجة الاجتهاد؛ لأنَّ معرفة الدليل إنما تكون للمحتهد؛ لتوافقها على معرفة سلامته من المعارض، وهي متوقفة على استقراء الأدلة كلها، ولا يقدر على ذلك إلا المحتهد. أما مجرد معرفة أنَّ المحتهد الفلاي أخذ الحكم الفلاي من الدليل الفلاي، فلا فائدة فيها. فلا بد أن يكون المراد من وجوب معرفة الدليل على المفتى، أنَّ يُعرَف حاله، حتى يصح له تقليده في ذلك مع الجزم به، وإفقاء غيره به، وهذا لا يتأتى إلا في المفتى المحتهد في المذهب، وهو المفتى حقيقة، أما غيره فهو ناقل.

لكن كون المراد هذا بعيد؛ لأن هذا المفتى حيث لم يكن وصل إلى رتبة الاجتهاد المطلق يلزمـه التقليد لمن وصل إليها، ولا يلزمـه معرفة دليل إمامـه إلا على قولـه. قال في "التحرير":

مسألة: غير المتجهد المطلق يلزمـه التقليـد، وإن كان مـجتهـداً في بعض
مسائل الفقه، أو بعض العـلوم كالـفـرـائـض، على القـول بـتـحـزـيـء الـاجـتـهـاد
وهو الحق، فيـقـلـدـ غـيرـهـ فـيمـاـ لاـ يـقـدـرـ عـلـيـهـ. وـقـيلـ فيـ الـعـالـمـ: إـنـماـ يـلـزـمـهـ
الـتـقـلـيدـ بـشـرـطـ تـبـيـنـ صـحـةـ مـسـتـنـدـ الـمـجـتـهـدـ، إـلـاـ لـمـ يـكـنـ لـهـ تـقـلـيدـهـ.

والاول قول الجمهور، والثاني قول بعض المعتزلة، كما ذكره شارحه،
فقوله: "يلزمه التقليد" مع ما قدمناه من تعريف التقليد، يدل على أن
معرفة الدليل للمحتهد المطلق فقط، وأنه لا يلزم غيره ولو كان ذلك
الغير مجتهدا في المذهب.

لكن نقل الشارح عن الزركشي من الشافعية: "أن إطلاق إلحاقة بالعامي الصرف فيه نظر، لا سيما في أتباع المذاهب المتبحرين؛ فإنكم لم ينصبوا أنفسهم نسبة المقلدين، ولا شك في إلحاقةهم بالمحتهددين؛ إذ لا يقلد محتهد محتهداً، ولا يمكن أن يكون واسطة بينهما؛ لأنه ليس لنا سوى محتهداً محتهداً". قال ابن المنير: والمحتار أئمّة محتهدين ملتزمون أن لا يحدثوا مذهبًا، أما كونهم محتهدين فلأن الأوصاف قائمة بهم، وأما كونهم ملتزمين أن لا يحدثوا مذهبًا فلأن إحداث مذهب زائد بحيث يكون لفروعه أصول وقواعد مبادئ لسائر قواعد المتقدمين، فمتعذر الوجود؛ لاستيعاب المتقدمين سائر الأساليب. نعم! لا يمتنع عليهم تقليد إمام في قاعدة، فإذا ظهر له صحة مذهب غير إمامه في واقعة، لم يجز له أن يقلد إمامه، لكن وقوع ذلك مستبعد؛ لكمال نظر من قبله.

الثاني من الاحتمالين: أن يكون المراد الإفتاء بقول الإمام تخريجاً واستنباطاً من أصوله.

قال في "التحرير" وشرحه:

مسألة: "إفتاء غير المحتهد بمذهب محتهد تخريجاً على أصوله لا نقل عينه: إن كان مطلاعاً على مبانيه - أي مأخذ أحكام المحتهد - أهلاً للنظر فيها، قادرًا على التفريع على قواعده، متمنكاً من الفرق والجمع والمناظرة في ذلك، بأن يكون له ملامة الاقتدار على استنباط أحكام

مستبعد: وما استبعده غير بعيد كما أفاده في شرح التحرير، فإنه واقع في مثل أصحاب الإمام الأعظم، فإنكم حالفوه في بعض الأصول وفي فروع كثيرة جداً إلخ.

الفروع المتتجدة التي لا نقل فيها عن صاحب المذهب من الأصول التي مهدها صاحب المذهب، وهذا المسمى بالجتهد في المذهب جاز، وإلا يكن كذلك لا يجوز.

وفي "شرح البديع" للهندى: "وهو المختار عند كثير من المحققين من أصحابنا وغيرهم، فإنه نقل عن أبي يوسف وزفر وغيرهما من أئمتنا أنهم قالوا: "لا يحل لأحد أن يفتي بقولنا ما لم يعلم من أين قلنا". وعبارة بعضهم: "من حفظ الأقاويل ولم يعرف الحجج، فلا يحل له أن يفتي فيما اختلفوا فيه".

وقيل: جاز بشرط عدم مجتهدة، واستقرَّ به العلامه. وقيل: يجوز مطلقاً، أي سواء كان مطلعاً على المأخذ أم لا، عدم المجتهدة أم لا، وهو مختار صاحب "البديع" وكثير من العلماء؛ لأنَّه ناقل، فلا فرق فيه بين العالم وغيره. وأجيب بأنه ليس الخلاف في النقل، بل في التخريج؛ لأنَّ النقل لعين مذهب المجتهدة، يقبل بشرائط الرواية من العدالة وغيرها اتفاقاً. انتهى ملخصاً.

أقول: ويظهر مما ذكره الهندى: أنَّ هذا غير خاص بأقوال الإمام بل أقول أصحابه كذلك. وأنَّ المراد بالمجتهدة في المذهب هم أهل الطبقة الثالثة من الطبقات السبع المارة. وأنَّ الطبقة الثانية - وهم أصحاب الإمام - أهل اجتهاد مطلق إلا أنهم قدموه في أغلب أصوله وقواعد، بناء على أنَّ المجتهدة له أن يقلد آخر، وفيه عن أبي حنيفة روایتان،

ويؤيد الجواز مسألة أبي يوسف لما صلى الجمعة، فأخبروه بوجود فأرة في حوض الحمام، فقال: "نقلد أهل المدينة". وعن محمد: "يقلد أعلم منه"، أو على أنه وافق احتجادهم فيها احتجاده. وحيث نقل مثل هذا عن بعض الأئمة الشافعية، كالقفال، والشيخ أبي علي، والقاضي حسين، ألم يقولون: "لسنا مقلدين للشافعى، بل وافق رأينا رأيه"؛ يقال مثله في أصحاب أبي حنيفة، مثل أبي يوسف ومحمد بالأولى. وقد خالفوه في كثير من الفروع، ومع هذا لم تخرج أقوالهم عن المذهب، كما مر تقريره.

فقد تحرر ما ذكرناه أن قول الإمام وأصحابه: "لا يحل لأحد أن يفيت بقولنا حتى يعلم من أين قلنا؟" - محمول على فتوى المجتهد في المذهب بطريق الاستبساط والتحريج، كما علمت من كلام "التحرير" و"شرح البديع" - والظاهر اشتراك أهل الطبقة الثالثة والرابعة والخامسة في ذلك - وأن من عداهم يكتفى بالنقل، وأن علينا اتباع ما نقلوه لنا منهم من استنباطاتهم الغير المنصوصة عن المتقدمين، ومن ترجيحاتهم، ولو كانت لغير قول الإمام، كما قررناه في صدر هذا البحث؛ لأنهم

أو على: معطوف على قوله: على أن المجتهد. **كما مر تقريره:** ثم رأيت بخط من أثق به ما نصه: قال ابن الملقن في "طبقات الشافعية": فانده: قال ابن برهان في الأوسط: اختلف أصحابنا وأصحاب أبي حنيفة في المزنى وابن سريح وأبي يوسف ومحمد بن الحسن، فقيل: مجتهدون مطلقا، وقيل: في المذهبين، وقال إمام الحرمين: أرى كل اختيار المزنى تخرجا، فإنه لا يخالف أصول الشافعى، لا كأبي يوسف ومحمد، فإنما يخالفان صاحبهمما، قال الراغبى في باب الوضوء: تفردات المزنى لا تعد من المذهب إذا لم يخرجها على أصل الشافعى.

شرح عقود رسم المفتي

٥.

ابن اهمام من أهل الترجيح

لم يرجحوا ما رجحوه جزافاً، وإنما رجحوا بعد اطلاعهم على المأخذ، كما شهدت مصنفاتهم بذلك، خلافاً لما قاله في "البحر".

[ابن اهمام من أهل الترجيح]

تبليغ: كلام "البحر" صريح في أن المحقق ابن اهمام من أهل الترجيح، حيث قال عنه: "إنه أهل للنظر في الدليل". وحيثئذ فلنا اتباعه فيما يتحققه ويرجحه من الروايات أو الأقوال، ما لم يخرج عن المذهب؛ فإنه له اختيارات خالفة فيها المذهب، فلا يتابع عليها كما قاله تلميذه العلامة قاسم. وكيف لا يكون أهلاً لذلك، وقد قال فيه بعض أقرانه - وهو البرهان الأنباشي -: "لو طلبت حجج الدين ما كان في بلدنا من يقوم بها غيره".

قلت: بل قد صرخ العلامة المحقق شيخ الإسلام علي المقدسي في شرحه على "نظم الكنز" في باب نكاح الرقيق: "بأن ابن اهمام بلغ رتبة الاجتهاد". وكذلك نفس العلامة قاسم من أهل تلك الكتبية؛ فإنه قال في أول رسالته المسماة "رفع الاشتباه عن مسألة المياه": لما منع علماؤنا -رضي الله عنهم - من كان له أهلية النظر من محض تقليدهم، على ما رواه الشيخ الإمام العام العلامة أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف، قال: حدثنا أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: "لا يحل لأحد أن يفتح بقولنا ما لم يعرف من أين قلناه" جواب لما مآخذهم، وحصلت منها -بحمد الله تعالى - على الكثير، ولم أقنع بتقليد ما في صحف كثير من المصنفين إلخ.

وقال في رسالة أخرى: وإني - والله الحمد - لأقول كما قال الطحاوي لابن حربوبة: "لا يقلد إلا عصبي أو غبي".

ويؤخذ من قول صاحب "البحر": يجب علينا الإفتاء بقول الإمام إلخ، أنه نفسه ليس من أهل النظر في الدليل، فإذا صحت قولاً مخالفًا لتصحيح غيره لا يعتبر، فضلاً عن الاستباط والتخرير على القواعد، خلافاً لما ذكره البيري عند قول صاحب "البحر" في كتابه "الأشباه": " النوع الأول معرفة القواعد التي ترد إليها، وفرعوا الأحكام عليها، وهي أصول الفقه في الحقيقة، وبها يرتفع الفقيه إلى درجة الاجتهاد، ولو في الفتوى، وأكثر فروعه ظفرت به. إلخ.

فقال البيري بعد أن عرف المجتهد في المذهب بما قدمناه عنه: "وفي هذا إشارة إلى أن المؤلف قد بلغ هذه المرتبة في الفتوى وزيادة، وهو في الحقيقة قد من الله تعالى عليه بالاطلاع على خبايا الروايات، وكان من جملة الحفاظ المطلعين. إذ لا يخفى أن ظفره بأكثر فروع هذا النوع لا يلزم منه أن يكون له أهلية النظر في الأدلة التي دل كلامه في "البحر" على أنها لم تحصل لها، وعلى أنها شرط للاجتهاد في المذهب، فتأمل.

ثم إذا لم توجد الرواية عن علمائنا ذوي الدراسة
 واحتلَّفُ الذين قد تأخرُوا
 مثل الطحاوِي وأبي حفص الكبير
 وحيث لم تُوجَد لهؤلاء
 فليننظر المفتى بحد واجتهاد
 وليخش بطش ربه يوم المعاد
 سوى شقِّي حاسِر المرام

[طريق الإفتاء عند عدم الرواية]

قال في آخر "الحاوي القدس": ومنى لم يوجد في المسألة عن أبي حنيفة روایة، يؤخذ بظاهر قول أبي يوسف، ثم بظاهر قول محمد، ثم بظاهر قول زفر والحسن وغيرهم، الأكبر فالأكبر، هكذا إلى آخر من كان من كبار الأصحاب.

وإذا لم يوجد في الحادثة عن واحد منهم جواب ظاهر، وتكلم فيه المشايخ المتأخرون قولاً واحداً يؤخذ به. فإن اختلفوا يؤخذ بقول الأكثرين مما اعتمد عليه الكبار المعروفون، كأبي حفص وأبي جعفر وأبي الليث والطحاوِي وغيرهم، فيعتمد عليه.

وإن لم يوجد منهم جواب البينة نصاً، ينظر المفتى فيها نظر تأمل وتدبر واجتهاد؛ ليجده فيها ما يقرب إلى الخروج عن العهدة، ولا يتكلم فيها جُزاً فاما لمنصبه وحرمته، وليخش الله تعالى ويراقبه؛ فإنه أمر عظيم لا يتحاسِر عليه إلا كل جاهم شقي".

وفي الخانية: وإن كانت المسألة في غير ظاهر الرواية، إن كانت توافق أصول أصحابنا يعمل بها، فإن لم يجد لها روایة عن أصحابنا، واتفق فيها المتأخرن على شيء، يعمل به. وإن اختلفوا، يجتهد ويفتني بما هو صواب عنده. وإن كان المفتى مقلدا غير مجتهدا يأخذ بقول من هو أفقه الناس عنده، ويضيف الجواب إليه، فإن كان أفقه الناس عنده في مصر آخر، يرجع إليه بالكتاب ويكتب بالجواب، ولا يجازف؛ خوفا من الافتراء على الله تعالى بتحريم الحلال وضده".

[لا بد للعلم من "لا أدرى"]

قلت: قوله: "إن كان المفتى مقلدا غير مجتهدا إلخ". يفيد أن المقلد الحاض ليس له أن يفتني فيما لم يجد فيه نصا عن أحد. ويفيد ما في "البحر" عن "التاترخانية": وإن اختلف المتأخرن أحذ بقول واحد، فلو لم يجد من المتأخرن يجتهد برأيه، إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهله".

قوله: "إذا كان يعرف" إلخ. دليل على أن من لم يعرف ذلك، بل قرأ كتاباً أو أكثر، وفهمه وصار له أهلية المراجعة والوقوف على موضع الحادثة من كتاب مشهور معتمد -إذا لم يجد تلك الحادثة في كتاب- ليس له أن يفتني فيها برأيه، بل عليه أن يقول: "لا أدرى"، كما قال من هو أجل منه قدرأ من مجتهدي الصحابة ومن بعدهم، بل من أيد بالوحى، صلى الله تعالى عليه وسلم.

والغالب أن عدم وجدانه النص لقلة اطلاعه، أو عدم معرفته بعوضه المسألة المذكورة فيه؛ إذ قلَّ ما تقع حادثة إلا ولها ذكر في كتب المذهب، إما بعيتها أو بذكر قاعدة كلية تشملها.

[الإفتاء بالقواعد في بعض الحوادث]

ولا يكتفى بوجود نظيرها مما يقاربهما؛ فإنه لا يأمن أن يكون بين حادثة وما وجده فرق، لا يصل إليه فهمه، فكم من مسألة فرقوا بينها وبين نظيرتها، حتى ألغوا كتب الفروق لذلك، ولو وكل الأمر إلى أفهمانا لم ندرك الفرق بينهما، بل قال العلامة ابن نجيم في "الفوائد الزينية": "لا يحل الإفتاء من القواعد والضوابط، وإنما على المفتى حكاية التقليل الصريح كما صرحا به". وقال أيضاً: "إن المقرر في الأربعة المذاهب أن قواعد الفقه أكثرية لا كليلة". نقله البيري.

فعلى من لم يجد نقلًا صريحةً أن يتوقف في الجواب، أو يسأل من هو أعلم منه ولو في بلدة أخرى، كما يعلم مما نقلناه عن "الخانية". وفي "الظاهرية": "وإن لم يكن من أهل الاجتهاد لا يحل له أن يفتئي إلا بطريق الحكاية، فيحكي ما يحفظ من أقوال الفقهاء". نعم! قد توجد حوادث عرفية غير مخالفة للنصوص الشرعية، فيفتئي المفتى بها كما سندكره آخر المنظومة.

وَهُنَّا ضَوَابطٌ مُحَرَّرَةٌ
فِي كُلِّ أَبْوَابِ الْعِبَادَاتِ رُجَحٌ
عَنْهُ رِوَايَةٌ بِمَا إِعْرَاهُ أَخْذٌ
وَكُلُّ فَرْعٌ بِالْقَضَا تَعْلِقاً
وَفِي مَسَائِلِ ذُوِّي الْأَرْحَامِ قَدْ
وَرَجَحُوا اسْتِحْسَانُهُمْ عَلَى الْقِيلِis
وَظَاهِرُ الْمَرْوِيِّ لَيْسَ يُعَدِّلُ
لَا يَنْبَغِي الْعَدُولُ عَنْ دِرَايَهِ
وَكُلُّ قَوْلٍ جَاءَ يَنْفِي الْكُفَراَ
وَكُلُّ مَا رَجَعَ عَنْهُ الْجَهِيدُ
وَكُلُّ قَوْلٍ فِي الْمَتْوَنِ أَثْبَتَ
فَرِجَحَتْ عَلَى الشَّرْوحِ وَالشَّرْوحِ
مَا لَمْ يَكُنْ سِوَاهُ لِفَظَا صَحَحاَ

غَدَتْ لَدِي أَهْلُ النَّبِيِّ مُقْرَرَهُ
قَوْلُ الْإِمَامِ مُطْلَقاً مَا لَمْ تَصْحَّ
مُثْلِ تَيْمَمٍ لَمْ تَرَا نِبْذَهُ
قَوْلُ أَبْيَ يُوسُفَ فِيهِ يُنْتَقَى
أَفْتَوَاهُ بِمَا يَقُولُهُ مُحَمَّدٌ
إِلَّا مَسَائِلٌ وَمَا فِيهَا التَّبَاسُ
عَنْهُ إِلَى خَلَافَهِ إِذْ يُنْقَلُ
إِذَا أَتَى بِوْفَقَهَا رِوَايَهِ
عَنْ مُسْلِمٍ وَلَوْ ضَعِيفَاً أَخْرَى
صَارَ كَمَسْوُخٍ فَغَيْرُهُ اعْتَمَدَ
فَذَاكَ تَرجِيحٌ لَهُ ضَمِنَاهُ أَتَى
عَلَى الْفَتاوِيِّ الْقَدْمَ مِنْ ذَاتِ رُجُوحٍ
فَالْأَرْجَحُ الَّذِي بِهِ قَدْ صَرَّحَا

[قواعد الترجيح من الأقوال]

جمعت في هذه الآيات قواعد ذكروها مفرقة في الكتب، وجعلوها علامة على المرجح من الأقوال.

[الفتوى في العبادات]

الأولى: ما في "شرح المنية" للبرهان إبراهيم الحلبي من فصل التيمم حيث قال: "فلله در الإمام الأعظم ما أدق نظره! وما أسد فكره! وإنما جعل العلماء الفتوى على قوله في العبادات مطلقاً، وهو الواقع بالاستقراء

ما لم يكن عنه روایة كقول المخالف، كما في طهارة الماء المستعمل، والتميم فقط عند عدم غير نبيذ التمر".

[الفتوى في القضاء وما يتعلق بها]

الثانية: ما في "البحر" قبل فصل الحبس، قال: وفي "القنية" من باب المفتى: الفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء؛ لزيادة تجربته. وكذا في "البزارية" من القضاة". أي لحصول زيادة العلم له بتجربته، ولهذا رجع أبو حنيفة عن القول بأن الصدقة أفضل من حج التطوع، لما حج وعرف مشقتها. زاد في "شرح البيري على الأشیاء": أن الفتوى على قول أبي يوسف أيضاً في الشهادات. قلت: لكن هي من توابع القضاء. وفي "البحر" من كتاب الدعوى: "لو سكت المدعى عليه ولم يحجب، يتزل منكراً عندهما، أما عند أبي يوسف فيحبس إلى أن يجيء، كما قال الإمام السرخسي. والفتوى على قول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء، كما في "القنية" و"البزارية"، فلذا أفتئت بأنه يحبس إلى أن يجيء".

[الفتوى في مسائل ذوي الأرحام]

الثالثة: ما في متن "المتلقي" وغيره في مسألة القسمة على ذوي الأرحام: "وبقول محمد يفتى". قال في "سكب الأهر". أي في جميع توريث ذوي الأرحام، وهو أشهر الروايتين عن الإمام أبي حنيفة وبه يفتى، كذا قاله الشيخ سراج الدين في "شرح فرائضه".

وقال في "الكاف": "وقول محمد أشهر الروايتين عن أبي حنيفة في جميع ذوي الأرحام، وعليه الفتوى".

[ترجم الاستحسان على القياس]

الرابعة: ما في عامة الكتب: من أنه إذا كان في مسألة قياس واستحسان، ترجم الاستحسان على القياس إلا في مسائل، وهي إحدى عشرة مسألة على ما في "أجناس الناطفي"، وذكرها العلامة ابن نجيم في شرحه على "المنار"، ثم ذكر أن نجم الدين النسفي أوصلها إلى اثنين وعشرين.

وذكر قبله عن "التلويع": أن الصحيح أن معنى الرجحان هنا تعين العمل بالراجح، وترك العمل بالمرجوح. وظاهر كلام فخر الإسلام أنه الأولوية، حتى يجوز العمل بالمرجوح.

[يترجم ظاهر الرواية]

الخامسة: ما في قضاء "البحر": من أن ما خرج عن ظاهر الرواية، فهو مرجوع عنه. والمرجوع عنه لم يبق قوله للمجتهد كما ذكروه. وقدمنا عن "أنفع المسائل": أن القاضي المقلد لا يجوز له أن يحكم إلا بما هو ظاهر المذهب، لا بالرواية الشاذة إلا أن ينصوا على أن الفتوى عليها. وفي قضاء الفوائد من "البحر": "أن المسألة إذا لم تذكر في ظاهر الرواية، وثبتت في رواية أخرى، تعين المصير إليها".

[عدم العدول عن الدراءة]

السادسة: ما في "شرح المنية" في بحث تعديل الأركان بعد ما ذكر اختلاف الرواية عن الإمام في الطمأنينة، هل هي سنة أو واجبة؟ وكذا القومة والجلسة، قال: "وأنت علمت أن مقتضى الدليل الوجوب كما

قاله الشيخ كمال الدين، ولا يبغي أن يعدل عن الدرایة إذا وافقتها رواية". والدرایة - بالدال المهملة - تستعمل بمعنى الدليل كما في "المتصفى". ويريد ما في آخر "الحاوی القدسي": "إذا اختلفت الروايات عن أبي حنيفة في مسألة، فالأولى بالأخذ أقواها حجة".

[رواية عدم التكفير راجحة]

السابعة: ما في "البحر" من باب المرتد نقلًا عن "الفتاوى الصغرى": "الكفر شيء عظيم فلا أجعل المؤمن كافراً مني وجدت رواية أنه لا يكفر". ثم قال: والذي تحرر: أنه لا يفني بکفر مسلم أمكن حمل كلامه على حمل حسن، أو كان في كفره اختلاف، ولو رواية ضعيفة".

[لا بد من الأخذ بالرجوع إليه]

الثامنة: ما في "البحر" مما قدمناه قريباً: "من أن المرجوع عنه لم يبق مذهب للمجتهد، وحيثئذ فيجب طلب القول الذي رجع إليه والعمل به؛ لأن الأول صار بمنزلة الحكم المنسوخ". وفي "البحر" أيضاً عن "التوسيع": أن ما رجع عنه المجتهد لا يجوز الأخذ به".

وذكر في "شرح التحرير": "إن علم المتأخر فهو مذهب، ويكون الأول منسوخاً، وإلا حكى عنه القولان من غير أن يحکم على أحدهما بالرجوع".

[يقدم المتون ثم الشروح ثم الفتوى]

النinth: ما ذكره العلامة قاسم في "تصححه": "أن ما في المتون مصحح تصحيحاً التزامياً، والتصحيح الصريح مقدم على التصحيح الالتزامي".

قلت: حاصله أن أصحاب المتون التزموا وضع القول الصحيح، فيكون ما في غيرها مقابل الصحيح، ما لم يصرح بتصححه، فيقدم عليها لأنه تصحيح صريح، فيقدم على التصحيح الالتزامي.

وفي شهادات "الخبرية" في جواب سؤال: المذهب الصحيح المفتى به الذي مشت عليه أصحاب المتون الموضوعة لنقل الصحيح من المذهب الذي هو ظاهر الرواية "أن شهادة الأعمى لا تصح". ثم قال: وحيث علم أن القول هو الذي تواردت عليه المتون، فهو المعتمد المعمول به؛ إذ صرحو بأنه إذا تعارض ما في المتون والفتوى، فالمعتمد ما في المتون، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتوى".

وفي فصل الحبس من "البحر": "والعمل على ما في المتون؛ لأنه إذا تعارض ما في المتون والفتوى، فالمعتمد ما في المتون، كما في "أفعى الوسائل"، وكذا يقدم ما في الشروح على ما في الفتوى". أي لما صرخ به في "أفعى الوسائل" أيضاً في مسألة قسمة الوقف حيث قال: "لا يفني بنقول الفتوى، بل نقول الفتوى إنما يستأنس بها إذا لم يوجد ما يعارضها من كتب الأصول ونقل المذهب، أما مع وجود غيرها لا يلتفت إليها خصوصاً إذا لم يكن نص فيها على الفتوى".

ورأيت في بعض كتب المؤخرين نقلًا عن "إيضاح الاستدلال على إبطال الاستبدال" لقاضي القضاة شمس الدين الحريري، أحد شراح "الهداية": "أن صدر الدين سليمان قال: إن هذه الفتوى هي اختيارات المشايخ، فلا تعارض كتب المذهب". قال: وكذا كان يقول غيره من مشايخنا، وبه أقول.

[المتون المعتبرة]

ثم لا يخفى أن المراد بالتون المعتبرة كـ"البداية" وـ"المختصر القدوري"، وـ"المختار"، وـ"النقاية"، وـ"الواقية"، وـ"الكتنز"، وـ"الملتقي"؛ فإنها الموضوعة لنقل المذهب مما هو ظاهر الرواية، بخلاف متن "الغرر" لملا خسرو، ومتن "التنوير" للتمرناشي الغزي؛ فإن فيما كثيرا من مسائل الفتاوى. وسابق الأقوال في الخانية وملتقى الأجر دو مزية وفي سواهما اعتمد ما أخرروا عليه لأنه المحرر كما هو العادة في الهداية ونحوها لراجع الدرایه كذا إذا ما واحدا قد عللوا له وتعين سواه أهلوا

[تقسيم التصحيح الالتزامي]

أي إن أول الأقوال الواقعة في "فتاوی الإمام قاضي خان" له مزية على غيره في الرجحان؛ لأنه قال في أول الفتاوی: "وفیما کثرت فیه الأقوال بیل من المؤخرين، اقتصرت علی قول أو قولین، وقدمت ما هو الأظہر. وافتتحت بما هو الأشهر؛ إجابة للطلابین وتيسیرا علی الراغبین". وكذا

صاحب "ملتقى الأبحر" التزم تقديم القول المعتمد. وما عداهما من الكتب التي تذكر فيها الأقوال بأدلتها كـ"المداية" وشروحها. وشروح "الكتن"، وـ"كافي النسفي"، وـ"البدائع" وغيرها من الكتب المبسوطة، فقد جرت العادة فيها عند حكاية الأقوال أنهم يؤخرون قول الإمام، ثم يذكرون دليل كل قول، ثم يذكرون دليل الإمام متضمنا للحواب مما استدل به غيره. وهذا ترجيح له إلا أن ينصوا على ترجيح غيره.

قال شيخ الإسلام العلامة ابن الشلي في فتاواه: "الأصل أن العمل على قول أبي حنيفة، ولذا ترجع المشايخ دليله في الأغلب على دليل من خالفه من أصحابه، ويجبون بما استدل به مخالفه، وهذا أماره العمل بقوله، وإن لم يصرحوا بالفتوى عليه؛ إذ الترجيح كصریح التصحيح". وفي آخر المستصفى للإمام النسفي إذا ذكر في المسألة ثلاثة أقوال، فالراجح هو الأول أو الأخير لا الوسط.

قلت: وينبغي تقييده بما إذا لم تعلم عادة صاحب ذلك الكتاب، ولم يذكر الأدلة. أما إذا علمت كما مر عن "الخانة" وـ"الملتقى" فتبتّع، وأما إذا ذكرت الأدلة، فالمرجح الأخير كما قلنا.

وكذا لو ذكروا قولين مثلاً وعللوا لأحد هما، كان ترجيحا له على غير المعلل، كما أفاده الخير الرملي في كتاب الغصب من فتاواه "الخيرية". ونظيره ما في "التحرير" وشرحه في فصل الترجيح في المعارضين: "أن الحكم الذي تعرض فيه للعلة يترجح على الحكم الذي لم يعرض فيه لها؛ لأن ذكر علته يدل على الاهتمام به والبحث عليه".

صُحَّحَ واحِدٌ فَذَاكَ الْمُعْتَمَدُ
وَالْأَظَهَرُ الْمُخْتَارُ ذَا وَالْأَوْجَدُ
مِنْهُ وَقِيلَ: عَكْسُهُ الْمُؤْكَدُ
وَذَانُ مِنْ جَمِيعِ تِلْكَ أَقْوَى

وَحِيشَمًا وَجَدَتْ قَوْلِينَ وَقَدْ
بَنَحَوْ ذَا الْفَتْوَى عَلَيْهِ الْأَشْبَهُ
أَوِ الصَّحِّحُ، وَالْأَصْحَحُ أَكْدُ
كَذَا بِهِ يُفْتَنُ، عَلَيْهِ الْفَتْوَى

[العلامات للإفتاء]

قال في آخر "الفتاوى الخيرية" وفي أول "المضمرات": "أما العلامات للإفتاء فقوله: وعليه الفتوى، وبه يفتى، وبه نأخذ، وعليه الاعتماد، وعليه عمل اليوم، وعليه عمل الأمة، وهو الصحيح، وهو الأصح، وهو الأظهر، وهو المختار في زماننا، وفتوى مشايخنا، وهو الأشبه، وهو الأوجه، وغيرها من الألفاظ المذكورة في متن هذا الكتاب في محلها، في حاشية البزدوي.

وبعض هذه الألفاظ أكد من بعض: فلفظ "الفتوى" أكد من لفظ الصحيح، والأصح، والأشبه، وغيرها. ولفظ "به يفتى" أكد من لفظ "الفتوى عليه". والأصح أكد من "الصحيح". والأحوط أكد من "الاحتياط".

[هل الصحيح أكد أم الأصح؟]

لكن في "شرح المنية" في بحث مسّ المصحف: والذي أخذناه من المشايخ أنه إذا تعارض إمامان معتبران في التصحيح، فقال أحدهما: الصحيح كذا، وقال الآخر: الأصح كذا، فالأخذ بقول من قال: "الصحيح" أولى من الأخذ بقول من قال: "الأصح"؛ لأن الصحيح

مقابله الفاسد، والأصح مقابله الصحيح، فقد وافق من قال: الأصح قائلً الصحيح على أنه صحيح، وأما من قال: "الصحيح" فعنه ذلك الحكم الآخر فاسد، فالأخذ بما اتفقا على أنه صحيح أولى من الأخذ بما هو عند أحدهما فاسد.

وذكر العلامة ابن عبد الرزاق في شرحه على "الدر المختار": أن المشهور عند الجمورو أن الأصح أكدر من الصحيح.

وفي شرح البيري: قال في "الطراز المذهب" ناقلا عن حاشية البزدوi قوله: "هو الصحيح" يقتضي أن يكون غيره غير صحيح، ولفظ الأصح يقتضي أن يكون غيره صحيحا. أقول: ينبغي أن يقيد ذلك بالغالب؛ لأننا وجدنا مقابل "الأصح" الرواية الشاذة، كما في شرح المجمع.

وفي "الدر المختار" بعد نقله حاصل ما مر: "ثم رأيت في "رسالة آداب المفتين": إذا ذيلت روایة في كتاب معتمد بالأصح، أو الأولى، أو الأرقق، ونحوها، فله أن يفي بها ومخالفتها أيضاً شاء. وإذا ذيلت بالصحيح، أو المأحوذ به، أو به يفي، أو عليه الفتوى، لم يفت بمخالفتها، إلا إذا كان في "المدارية" مثلاً هو الصحيح، وفي "الكافي" بمخالفته هو الصحيح، فيخير، فيختار الأقوى عنده، والأليق، والأصلح. فليحفظ.

[ضوابط التصحيح]

قلت: وحاصل هذا كله:

- ١- أنه إذا صحق كل من الروايتين بلفظ واحد كان ذكر في كل واحدة منها هو الصحيح، أو الأصح، أو به يفتي - تخير المفتى.
 - ٢- وإذا اختلف اللفظ، فإن كان أحدهما لفظ الفتوى، فهو أولى؛ لأنه لا يفتي إلا بما هو صحيح، وليس كل صحيح يفتي به؛ لأن الصحيح في نفسه قد لا يفتي به؛ لكون غيره أوفق للتغير الزمان، وللضرورة، ونحو ذلك. فما فيه لفظ الفتوى يتضمن شيئاً: أحدهما: الإذن بالفتوى به، والأخر: صحته؛ لأن الإفتاء به تصحيح له، بخلاف ما فيه لفظ الصحيح، أو الأصح مثلاً.
 - ٣- وإن كان لفظ الفتوى في كل منها: فإن كان أحدهما يفيد الحصر، مثل: به يفتي، أو عليه الفتوى، فهو الأولى. ومثله بل أولى لفظ "عليه عمل الأمة"؛ لأنه يفيد الإجماع.
 - ٤- وإن لم يكن لفظ الفتوى في واحد منها: فإن كان أحدهما بلفظ الأصح؛ والأخر بلفظ الصحيح، فعلى الخلاف السابق.
- لكن هذا فيما إذا كان التصحيحان في كتابين، أما لو كانوا في كتاب واحد من إمام واحد، فلا يأتي الخلاف في تقديم الأصح على الصحيح؛ لأن إشعار الصحيح بأن مقابله فاسد لا يأتي فيه بعد التصريح بأن مقابله أصح، إلا إذا كان في المسألة قول ثالث يكون هو الفاسد. وكذا لو ذكر تصحيحين عن إمامين ثم قال: إن هذا التصحيح

الثاني أصح من الأول مثلاً، فإنه لا شك أن مراده ترجيح ما عبر عنه بكونه أصح، ويقع ذلك كثرا في تصحيح العلامة قاسم".

٥- وإن كان كل منهما بلفظ الأصح أو الصحيح، فلا شبهة في أنه يتحير بينهما إذا كان الإمامان المصححان في رتبة واحدة.

٦- أما لو كان أحدهما أعلم فإنه يختار تصحيحه، كما لو كان أحدهما في "الخانية" والآخر في "البزارية" مثلاً، فإن تصحيح قاضي خان أقوى، فقد قال العلامة قاسم: "إن قاضي خان من أحق من يعتمد على تصحيحه".

٧- وكذا يتحير إذا صرخ بتصحيح إحداهما فقط بلفظ الأصح، أو الأحوط، أو الأولى، أو الأرق، وسكت عن تصحيح الأخرى، فإن هذا اللفظ يفيد صحة الأخرى، لكن الأولى الأخذ بما صرخ بأنها الأصح؛ لزيادة صحتها.

وكذا لو صرخ في إحداهما بالأصح، وفي الأخرى بالصحيح، فإن الأولى الأخذ بالأصح.

فانحصر لما شئت فكأنّ معتمد
وإنْ تجد تصحيح قولين ورد
أو قيل: ذا يفي به فقد رُجح
إلا إذ كانا صحيحاً وأصح
أو كان في المتن أو قول الإمام
أو ظاهر المروي أو حآل العظام
أو قال به، أو كان الاستحساناً
أو كان ذا أوفق للزمان
أو لم يكن أصلاً به تصریح
هذا إذا تعارض التصحيح
فتأخذ الذي له مرجع
ما علمته فهذا الأوضاع

[قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح]

لما ذكرت علامات التصحيح لقول من الأقوال، وأن بعض ألفاظ التصحيح أكد من بعض، وهذا إنما تظهر ثمرته عند التعارض بأنّ كان التصحيح لقولين فصلت ذلك تفصيلاً حسناً لم أسبق إليه، أخذنا مما مهدته قبل هذا. وذلك أن قوله: "إذا كان في المسألة قولان مصحّحان، فالمفتي بالخير" ليس على إطلاقه، بل ذاك إذا لم يكن لأحدهما مرجع قبل التصحيح أو بعده.

الأول من المرجحات: ما إذا كان تصحيح أحدهما بلفظ الصحيح والآخر بلفظ الأصح، وتقدم الكلام فيه، وأن المشهور ترجيح الأصح على الصحيح.

الثاني: ما إذا كان أحدهما بلفظ الفتوى والآخر بغيره، كما تقدم بيانه.
الثالث: ما إذا كان أحد القولين المصححين في المتن، والآخر في غيرها؛ لأنّه عند عدم التصحيح لأحد القولين يقدم ما في المتن؛ لأنّها

الموضوعة لنقل المذهب كما مر، فكذا إذا تعارض التصحيحان، ولذا قال في "البحر" في باب قضاء الفوائت: فقد اختلف التصحيح والفتوى، والعمل بما وافق المتون أولى.

الرابع: ما إذا كان أحدهما قول الإمام الأعظم، والأخر قول بعض أصحابه؛ لأنه عند عدم الترجيح لأحدهما يقدم قول الإمام، كما مر بيانه، فكذا بعده.

الخامس: ما إذا كان أحدهما ظاهر الرواية، فيقدم على الآخر. قال في "البحر" من كتاب الرضاع: "الفتوى إذا اختلفت كان الترجيح لظاهر الرواية". وفيه من باب المصرف: إذا اختلف التصحيح وجوب الفحص عن ظاهر الرواية والرجوع إليه.

السادس: ما إذا كان أحد القولين المصححين قال به جلّ المشايخ العظام. ففي "شرح البيري على الأشباه": أن المقرر عن المشايخ أنه متى اختلف في المسألة، فالعبرة بما قاله الأكثر. وقدمنا نحوه عن "الحاوي القدسي".

السابع: ما إذا كان أحدهما الاستحسان والآخر القياس؛ لما قدمناه من أن الأرجح الاستحسان إلا في مسائل.

الثامن: ما إذا كان أحدهما أنسع للوقف؛ لما صرحو به في "الحاوي القدسي" وغيره: "من أنه يفتح بما هو أنسع للوقف فيما اختلف العلماء فيه".

التاسع: ما إذا كان أحدهما أوفق لأهل الزمان؛ فإن ما كان أوفق لعرفهم أو أسهل عليهم، فهو أولى بالاعتماد عليه. ولذا أفتوا بقول

الإمامين في مسألة تزكية الشهود وعدم القضاء بظاهر العدالة؛ لتغير أحوال الزمان؛ فإن الإمام كان في القرن الذي شهد له رسول الله ﷺ بالخيرية؛ بخلاف عصرهما؛ فإنه قد فشى فيه الكذب، فلا بد فيه من التزكية، وكذا عدلوا عن قول أئمتنا الثلاثة في عدم جواز الاستئجار على التعليم ونحوه؛ لتغير الزمان ووجود الضرورة، إلى القول بجوازه، كما مر بيانه.

العاشر: ما إذا كان أحدهما دليلاً أوضح وأظهر، كما تقدم أن الترجيح بقوة الدليل. فحيث وجد تصحيحان، ورأى من كان له أهلية النظر في الدليل أن دليلاً أحدهما أقوى، فالعمل به أولى.

هذا كله إذا تعارض التصحيح؛ لأن كل واحد من القولين مساو للآخر في الصحة، فإذا كان في أحدهما زيادة قوة من جهة أخرى، يكون العمل به أولى من العمل بالآخر. وكذا إذا لم يصرح بتصحيح واحد من القولين، فيقدم ما فيه مرجع من هذه المرجحات، ككونه في المتون، أو قول الإمام، أو ظاهر الرواية. إلخ.

واعمل بمفهوم روایات أئمّة لم يخالف لصريح ثبتاً

[أقسام المفهوم وحكمها]

اعلم أن المفهوم قسمان: مفهوم موافقة: وهو دلالة النقوض على ثبوت حكم المنطوق لمسكوت بمجرد فهم اللغة، أي بلا توقف على رأي واجتهاد كدلالة **(فَلَا تَقْرَأْ لَهُمَا أَفْ)** على تحريم الضرب.
(الإسراء: ٢٣)

ومفهوم مخالفة: وهو دلالة النقوض على ثبوت نعيض حكم المنطوق للمسكوت. وهو أقسام: مفهوم الصفة كـ"في السائمة زكاة".

ومفهوم الشرط، نحو: **(وَإِنْ كُنْ أُولَاتِ حَمْلٍ فَأَنْفَقُوا عَلَيْهِنَّ)**. (الطلاق: ٧)
 ومفهوم الغاية، نحو: **(حَتَّى تُنْكِحَ زُوْجًا غَيْرَهُ)**. (البقرة: ٢٢٠)

ومفهوم العدد، نحو: **(ثَمَانِينَ جَلْدَهُ)**. (البور: ٤)

ومفهوم اللقب: وهو تعليق الحكم بمحامد، كـ"في الغنم زكاة".

واعتبار القسم الأول من القسمين متفق عليه، واختلف في الثاني بأقسامه، فعند الشافعية يعتبر سوى الأخير، فيدل على نفي الزكاة عن العلوفة، وعلى أنه لا نفقة لمبانة غير حامل، وعلى الحل إذا نكحت غيره، وعلى نفي الرائد على الشمانيين. وعند الحنفية غير يعتبر بأقسامه في كلام الشارع فقط. وتم تحقيقه في كتب الأصول.

[اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع]

قال في شرح التحرير بعد قوله: غير معتبر في كلام الشارع فقط: فقد نقل الشيخ جلال الدين الحبازي في حاشية "المهادية" عن شمس الأئمة الكردري: "أن تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عمما عداه في خطابات الشارع. فاما في متفاهم الناس وعرفهم، وفي المعاملات والعقليات، يدل". وتدالوه المتأخرون، وعليه ما في "نخانة الأكمل" و"الخانية".

لو قال: "ما لك على أكثر من مائة درهم"، كان إقراراً بالمائة، ولا يشكل عليه عدم لزوم شيء في "ما لك على أكثر من مائة درهم ولا أقل"، كما لا يخفى على المتأمل.

وفي حج "النهر": المفهوم معتبر في الروايات اتفاقاً، ومنه أقوال الصحابة، قال: وينبغي تقييده بما يدرك بالرأي لا ما لم يدرك به. أي لأن قول الصحابي إذا كان لا يدرك بالرأي -أي بالاجتهاد- له حكم المفهوع، فيكون من كلام الشارع الراجح، والمفهوم فيه غير معتبر. فالمراد بالروايات ما روی في الكتب عن المجتهدين من الصحابة وغيرهم.

وفي "النهر" أيضاً عند سنن الوضوء: مفاهيم الكتب حجة بخلاف أكثر مفاهيم النصوص. وفي "غاية البيان" عند قوله: "وليس على المرأة أن تنقض ضفائرها"، احترز بالمرأة عن الرجل. وتخصيص الشيء في الروايات يدل على نفي ما عداه بالاتفاق، بخلاف النصوص فإن فيها لا يدل على نفي ما عداه عندنا.

وفي "غاية البيان": أيضاً في باب جنایات الحج عند قوله: وإذا صالح السبع على الحرم فقتله، لا شيء عليه؛ لما روی أن عمر رضي الله عنه قتل سبعة وأهدي كبشًا، وقال: "إنا ابتدأناه". علل لإهدائه بابتداء نفسه، فعلم به أن الحرم إذا لم يبتدئ بقتله بل قتله دفعاً لصولته، لا يجب عليه شيء، وإلا لم يبق للتعليل فائدة.

ولا يقال: تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي ما عداته عندكم، فكيف تستدلون بقول عمر رضي الله عنه? لأننا نقول: ذاك في خطابات الشرع، أما في الروايات والمعقولات فيدل، وتعليل عمر من باب المعقولات. وحاصله: أن التعليل للأحكام تارة يكون بالنص الشرعي من آية أو حديث، وتارة يكون بالمعقول كما هنا. والعلل العقلية ليست من كلام الشارع، فمفهومها معتبر، وهذا تراهم يقولون: "مقتضى هذه العلة جواز كذا وحرمةه"، فيستدلون بمفهومها.

[للحنفية قولان في اعتبار المفهوم]

فإن قلت: قال في "الأشباه" من كتاب القضاة: "لا يجوز الاحتجاج بالمفهوم في كلام الناس في ظاهر المذهب كالأدلة، وأما مفهوم الرواية فحجة، كما في "غاية البيان" من الحج". فهذا مخالف لما مر من أنه غير معتبر في كلام الشارع فقط.

قلت: الذي عليه المتأخرن ما قدمناه.

وقال العلامة البري في شرحه: والذي في "الظاهيرية": الاحتجاج بالمفهوم لا يجوز. وهو ظاهر المذهب عند علماؤنا رحمهم الله، وما ذكره

محمد في "السير الكبير" من جواز الاحتجاج بالمفهوم، فذلك حالف ظاهر الرواية.

قال في حواشى "الكشف": رأيت في "الفوائد الظهيرية" في باب ما يكره في الصلاة: أن الاحتجاج بالمفهوم يجوز، ذكره شمس الأئمة السريخسي في "السير الكبير"، وقال: بنى محمد مسائل السير على الاحتجاج بالمفهوم، وإلى هذا مال الخصاف، وبين عليه مسائل الحيل. وفي "المصنفى": التخصيص بالذكر لا يدل على نفي ما عداه، قلنا: التخصيص في الروايات، وفي متفاهم الناس، وفي المعقولات يدل على نفي ما عداه. (من النكاح)

وفي "حزانة الروايات": القيد في الرواية ينفي ما عداه. وفي "السراجية": أما في متفاهم الناس من الأخبارات، فإن تخصيص الشيء بالذكر يدل على نفي ما عداه، كذا ذكره السريخسي.

أقول: الظاهر أن العمل على ما في "السير"، كما اختاره الخصاف في الحيل، ولم نر من خالقه. والله تعالى أعلم. النهي كلام البيري. أي إن العمل على جواز الاحتجاج بالمفهوم، لكن لا مطلقاً، بل في غير كلام الشارع كما علمت مما قررناه، وإنما الذي رأيته في "السير الكبير" جواز العمل به حتى في كلام الشارع، فإنه ذكر في باب آنية المشركين وذبائحهم: أن تزوج نساء النصارى من أهل الحرب لا يحرم، واستدل عليه بحديث علي رضي الله عنه: "أن رسول الله ﷺ كتب إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام": فمن أسلم قبل منه، ومن لم يسلم ضربت عليه الجزية في أن لا يؤكل له ذبيحة، ولا ينكح منهم امرأة".

قال شمس الأئمة السرخسي في شرحه: "فكأنه أي محمد استدل بتحصيص رسول الله ﷺ المحسوس بذلك، على أنه لا بأس بنكاح نساء أهل الكتاب، فإنه بني هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، ويأتي بيان ذلك في موضعه".

ثم قال بعد أربعة أبواب في باب ما يجب من طاعة الوالي في قول محمد: لو قال منادي الأمير: من أراد العلف فليخرج تحت لواء فلان" فهذا بمنزلة النهي، أي نهيم عن أن يفارقوا صاحب اللواء بعد خروجهم معه، وقد بينا أنه بني هذا الكتاب على أن المفهوم حجة، وظاهر المذهب عندنا أن المفهوم ليس بحجة، مفهوم الصفة ومفهوم الشرط في ذلك سواء، ولكنه اعتير المقصود الذي يفهمه أكثر الناس في هذا الموضوع؛ لأن الغرابة في الغالب لا يقفون على حقائق العلوم، وأن أميرهم بهذا اللفظ إنما نهى الناس عن الخروج إلا تحت لواء فلان، فجعل النهي المعلوم بدلالة كلامه كالمخصوص عليه".

ومقتضاه: أن ظاهر المذهب أن المفهوم ليس بحجة حتى في كلام الناس؛ لأن ما ذكره في هذا الباب من كلام الأمير، فهو من كلام الناس، لا من كلام الشارع. وهذا موافق لما مر عن "الأشباه".

والظاهر أن القول بكونه حجة في كلامهم، قول المتأخرین كما يعلم من عبارة "شرح التحریر" السابقة. ولعل مستندهم في ذلك ما نقلناه آنفاً عن "السیر الكبير"، فإنه من كتب ظاهر الرواية الستة، بل هو آخرها تصنیفاً، فالعمل عليه كما قدمناه في النظم.

[توجيه اعتبر المفهوم وعدم اعتباره]

والحاصل: أن العمل الآن على اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع؛ لأن التنصيص على الشيء في كلامه لا يلزم منه أن يكون فائدة النفي عمما عداه؛ لأن كلامه معدن البلاغة، فقد يكون مراده غير ذلك، كما في قوله تعالى: **﴿وَرِبَائِكُمُ الْأَتِيٌّ فِي حُجُورٍ كُمُ﴾** (النساء: ٢٣)؛ فإن فائدة التقيد بالحجور كون ذلك هو الغالب في الربائب. وأما كلام الناس فهو خالٍ عن هذه المزية، فيستدل بكلامهم على المفهوم؛ لأنه المتعارف بينهم.

وقد صرخ في "شرح السير الكبير": بأن الثابت بالعرف كالثابت بالنص، وهو قريب من قول الفقهاء: "المعروف كالمشروط" وحيثند فما ثبت بالعرف فكان قائله نص عليه، فيعمل به.

وكذا يقال في مفهوم الروايات؛ فإن العلماء جرت عادتهم في كتبهم على أنهم يذكرون القيود والشروط ونحوها، تنبئهاً على إخراج ما ليس فيه ذلك القيد ونحوه، وأن حكمه مختلف لحكم المنطوق، وهذا مما شاع وذاع بينهم بلا نكير، ولذا لم يُرَ من صرَح بخلافه.

نعم! ذلك أغلبي، كما عزاه الفهستاني في "شرح النقایة" إلى حدود "النهاية". ومن غير الغالب قول "المهداية": وسنن الطهارة: غسل اليدين قبل إدخالهما الإناء، إذا استيقظ المتوضى من نومه؟؛ فإن التقيد بالاستيقاظ اتفاقي، وقع تبركاً بلفظ الحديث، فإن السنة تشمل المستيقظ وغيره عند الأكثرين. وقيل: إنه احترازي؛ لإخراج غير المستيقظ، وإليه مال شمس الأئمة الكردري.

[الصريح مقدم على المفهوم]

وقوله: "ما لم يخالف لصريح ثبتاً" أي إن المفهوم حجّة على ما قررناه إذا لم يخالف صريحاً، فإن الصريح مقدم على المفهوم، كما صرّح به الطرسوسي وغيره، وذكره الأصوليون في ترجيح الأدلة، فإن القائلين باعتبار المفهوم في الأدلة الشرعية إنما يعتبرونه إذا لم يأت صريح بخلافه، فيقدم الصريح، ويلغى المفهوم. والله تعالى أعلم.

والعرفُ في الشرع له اعتبارٌ لذا عَدِيهُ الحَكْمَةُ قد يدار

[العرف وحجّيته وشرط اعتباره]

قال في "المتصفي": العرف والعادة: ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقّتها الصياغ السليمة بالقبول. وفي "شرح التحرير": العادة هي الأمر المتكرر من غير علاقة عقلية.

وفي "الأشباه والنظائر": "السادسة: العادة محكمة، وأصلها قوله ﷺ: "ما رأء المسلمون حسناً فهو عند الله حسن".

واعلم أن اعتبار العادة والعرف يرجع إليه في مسائل كثيرة، حتى جعلوا ذلك أصلاً، فقالوا: "تترك الحقيقة بدلالة الاستعمال والعادة". ثم ذكر في "الأشباه": أما العادة إنما تعتبر إذا اطردت أو غلت، ولذا قالوا في البيع: لو باع بدراهم أو دنانير في بلد اختلف فيها التقدّم مع الاختلاف في المالية والرواج، انصرف البيع إلى الأغلب. قال في "الهدایة": لأنّه هو المتعارف، فينصرف المطلق إليه. وفي "شرح البيري" عن "المبسوط": الثابت بالعرف كالثابت بالنص.

[تغیر الأحكام بتغیر العرف]

ثم اعلم أن كثيرة من الأحكام التي نصّ عليها المجتهد صاحب المذهب، بناء على ما كان في عرفة وزمانه، قد تغيرت بتغيير الأزمان بسبب فساد أهل الزمان، أو عموم الضرورة، كما قدمناه من إفتاء المتأخرین بجواز الاستئخار على تعلیم القرآن، وعدم الاكتفاء بظاهر العدالة، مع أن ذلك مخالف لما نصّ عليه أبو حنیفة.

١- ومن ذلك: تحقق الإكراه من غير السلطان مع مخالفته لقول الإمام، بناء على ما كان في عصره أن غير السلطان لا يمكنه الإكراه، ثم كثر الفساد فصار يتحقق الإكراه من غيره، فقال محمد باعتباره، وأفقي به المتأخرون.

٢- ومن ذلك: تضمين الساعي مع مخالفته لقاعدة المذهب من أن الضمان على المباشر دون المتسبّب، ولكن أفتوا بضمائه زجراً؛ لفساد الزمان، بل أفتوا بقتله زمن الفترة.

٣- ومنه: تضمين الأجير المشترك.

٤- وقولهم: إن الوصي ليس له المضاربة بمال اليتيم في زماننا.

٥، ٦- وإفتاؤهم بتضمين العاصب عقار اليتيم والوقف، وعدم إجراته أكثر من سنة في الدور، وأكثر من ثلاث سنين في الأرضي، مع مخالفته لأصل المذهب من عدم الضمان، وعدم التقدير بمدة.

٧- ومنعهم القاضي أن يقضى بعلمه.

٨- وإفتاؤهم بمنع الزوج من السفر بزوجته وإن أوفاها المعجل؛ لفساد الزمان.

- ٩ - وعدم سماع قوله: إنه استثنى بعد الحلف بطلاقها إلا ببيبة، مع أنه خلاف ظاهر الرواية، وعللوه بفساد الرمان.
- ١٠ - وعدم تصديقها بعد الدخول بها، بأنما لم تقبض ما اشترط لها تعجيله من المهر، مع أنها منكرة للقبض، وقاعدة المذهب: أن القول للمنكر، لكنها في العادة لا تسلم نفسها قبل قبضه.
- ١١ - وكذا قالوا في قوله: "كل حل على حرام" يقع به الطلاق للعرف. قال مشايخ بلخ: وقول محمد: "لا يقع إلا بالنية"، أجاب به على عرف ديارهم، أما في عرف بلادنا فيزيدون به تحريم المنكورة، فيحمل عليه. نقله العلامة قاسم. ونقل عن "مختارات النوازل": أن عليه الفتوى؛ لغلبة الاستعمال بالعرف. ثم قال: "قلت: ومن الألفاظ المستعملة في هذا في مصرنا: الطلاق يلزمي، والحرام يلزمي، وعلى الطلاق، وعلى الحرام".
- ١٢ - وكذا مسألة دعوى الأب عدم تمليله البنت الجهاز، فقد بنوها على العرف، مع أن القاعدة: أن القول للمُمْلِك في التمليل وعدمه.
- ١٣ - وكذا جعل القول للمرأة في مؤخر صداقها، مع أن القول للمنكر.
- ١٤ ، ١٥ - وكذا قولهم: المختار في زماننا قولهما في المزارعة والمعاملة، والوقف؛ لمكان الضرورة والبلوي.
- ١٦ - قول محمد بسقوط الشفعة إذا أخر طلب التملك شهراً؛ دفعاً للضرر عن المشتري.
- ١٧ - ورواية الحسن بأن الحرة العاقلة البالغة لو زوّجت نفسها من غير كفؤٍ لا يصح.

- ١٨ - وإفتاؤهم بالعفو عن طين الشارع للضرورة.
- ١٩ ، ٢٠ - وببيع الوفاء، والاستصناع.
- ٢١ - والشرب من السقاء بلا بيان مقدار ما يشرب.
- ٢٢ - ودخول الحمام بلا بيان مدة المكث، ومقدار ما يصب من الماء.
- ٢٣ - واستقراض العجين والخبز بلا وزن. وغير ذلك مما بني على العرف. وقد ذكر من ذلك في "الأشباه" مسائل كثيرة.
- في هذه كلها قد تغيرت أحكامها لتغير الزمان، إما للضرورة، وإما للعرف، وإما لغير الأحوال، وكل ذلك غير خارج عن المذهب؛ لأن صاحب المذهب لو كان في هذا الزمان لقال بما، ولو حدث هذا التغيير في زمانه لم ينص على خلافها. وهذا الذي جرأ المحتهدين في المذهب، وأهل النظر الصحيح من المتأخرین، على مخالفة المتصوّص عليه من صاحب المذهب في كتب ظاهر الرواية، بناء على ما كان في زمانه، كما مر تصریحهم به، في مسألة "كل حلّ على حرام" من أن محمداً بني ما قاله على عرف زمانه، وكذا ما قدمناه في الاستئجار على التعليم.**

[الاعتبار للعرف الحادث]

فإن قلت: العرف يتغير مرة بعد مرة، فلو حدث عرف آخر لم يقع في الزمان السابق، فهل يسوغ للمفتي مخالفة المتصوّص وأتباع العرف الحادث؟

قلت: نعم! فإن المتأخرین الذين خالفوا المتصوّص في المسائل المارة، لم يخالفوه إلا لحدوث عُرف بعد زمن الإمام، فللمفتي اتباع عُرفة الحادث في الألفاظ العرفية، وكذا في الأحكام التي بناها المحتهد على ما

كان في عرف زمانه، وتغيير عرفة إلى عرف آخر، افتداء بهم. لكن بعد أن يكون المفتي من له رأي ونظر صحيح، ومعرفة بقواعد الشرع حتى يميز بين العرف الذي يجوز بناء الأحكام عليه وبين غيره؛ فإن المتقدمين شرطوا في المفتي الاجتهاد، وهذا مفقود في زماننا، فلا أقل من أن يشترط فيه معرفة المسائل بشروطها وقيودها التي كثيرة مما يسقطونها، ولا يصرحون بها اعتماداً على فهم المتفقّه.

وكذا لا بد له من معرفة عرف زمانه وأحوال أهله، والتخرج في ذلك على أستاذ ماهر، ولذا قال في آخر "منية المفتي": لو أن الرجل حفظ جميع كتب أصحابنا لا بد أن يتلّمذ للفتوى، حتى يهتدى إليه؛ لأن كثيرة من المسائل يجاب عنه على عادات أهل الزمان فيما لا يخالف الشريعة. وفي "القنية": ليس للمفتي ولا للقاضي أن يحكمما على ظاهر المذهب ويتركوا العرف. ونقله منها في "خزانة الروايات". وهذا صريح فيما قلنا من أن المفتي لا يفتي بخلاف عرف أهل زمانه. ويفرب منه ما نقله في "الأшибاء" عن "البزارية" من أن المفتي يفتي بما يقع عنده من المصلحة.

وكتب في "ردّ المحتار" في باب القساممة فيما لو أدعى الولي على رجل من غير أهل المحلّة، وشهد اثنان منهم عليه، لم تقبل عنده، وقالا: تقبل إلخ. نقل السيد الحموي عن العلامة المقدسي أنه قال: توقفت عن الفتوى بقول الإمام، ومنعت من إشعاعته؛ لما يترتب عليه من الضرر العام، فإن من عرفة من المتمردين يتحاصر على قتل النفس في الحالات الخالية من غير أهلها، معتمداً على عدم قبول شهادتهم عليه، حتى قلت: ينبغي الفتوى على قولهما، لا سيما والأحكام تختلف باختلاف الأيام.

وقال في "فتح العدير" في باب ما يوجب القضاء والكفارة، من كتاب الصوم عند قول "المهداية": "ولو أكل لحماً بين أسنانه لم يفطر، وإن كان كثيراً يفطر، وقال زفر: يفطر في الوجهين". ما نصّه: "والتحقيق أن المفتي في الواقع لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس، وقد عرف أن الكفاراة تفتقر إلى كمال الجنابة، فينظر إلى صاحب الواقعة إن كان من يعاف طبعه ذلك، أخذ يقول أبي يوسف، وإن كان من لا أثر لذلك عنده، أخذ يقول زفر".

وفي "تصحيح العلامة قاسم": فإن قلت: قد يحكون أقوالاً من غير ترجيح، وقد يختلفون في التصحيح؟ قلت: يعمل بمثل ما علموا من اعتبار تغيير العرف، وأحوال الناس، وما هو الأرفق بالناس، وما ظهر عليه التعامل، وما قوي وجهه، ولا يخلو الوجود من تمييز هذا حقيقة لا ظناً بنفسه، ويرجع من لم يميز إلى من يميز لبراءة ذمته.

[العرف إذا خالف الشريعة]

فيهذا كله صريح فيما قلنا من العمل بالعرف ما لم يخالف الشريعة، كالملكس والربا ونحو ذلك. فلا بد للمفتي والقاضي بل والمجتهد من معرفة أحوال الناس، وقد قالوا: ومن جهل بأهل زمانه فهو جاهل. وقدمنا أئمّهم قالوا: يفتى يقول أبي يوسف فيما يتعلق بالقضاء؛ لكونه حرب الواقع، وعرف أحوال الناس. وفي "البحر" عن "مناقب الإمام محمد" للكردري: كان محمد يذهب إلى الصياغين، ويسأّل عن معاملتهم، وما يديرونها فيما بينهم.

وقالوا: إذا زرع صاحب الأرض أرضاً ما هو أدنى مع قدرته على الأعلى، وجب عليه خراج الأعلى، قالوا: وهذا يعلم ولا يفتئ به؛ كي لا يتجرأ الظلمة علىأخذ أموال الناس".

قال في "العنابة": ورد بأنه كيف يجوز الكتمان؟ ولو أخذوا كان في موضعه؛ لكونه واجباً. وأحيب بأنما لو أفتينا بذلك لادعى كل ظالم في أرض ليس شأنها ذلك، أنها قبل هذا كانت تزرع الزعفران مثلاً، فيأخذ خراج ذلك، وهو ظلم وعدوان.

وكذا قال في "فتح القدير": قالوا: لا يفتئ بهذا؛ لما فيه من تسلط الظلمة على أموال المسلمين؛ إذ يدعى كل ظالم أن الأرض تصلح لزراعة الزعفران ونحوه، وعلاجه صعب.

فقد ظهر لك أن جمود المفتي أو القاضي على ظاهر المنقول، مع ترك العرف والقرائن الواضحة، والجهل بأحوال الناس يلزم منه تضييع حقوق كثيرة، وظلم خلق كثيرين.

[أقسام العرف وأحكامها]

ثم اعلم أن العرف قسمان: عام وخاص، فالعام يثبت به الحكم العام، ويصلح مختصاً للقياس والأثر، بخلاف الخاص فإنه يثبت به الحكم الخاص ما لم يخالف القياس أو الأثر؛ فإنه لا يصلح مختصاً.

[جواز تخصيص الأثر بالتعامل لا تركه]

قال في "الذخيرة" في الفصل الثامن من الإجرارات في مسألة ما لو دفع إلى حائث غرلا ليس مجده بالثلث: ومشايخ بلخ كنصير بن يحيى، ومحمد بن سلمة، وغيرهما، كانوا يحizرون هذه الإجارة في الشياب؛ ل التعامل أهل بلدتهم في الشياب، والتعامل حجة يترك به القياس، ويخصّ به الأثر. وتجويز هذه الإجارة في الشياب للتعامل، يعني تخصيص النص الذي ورد في قفيز الطحان؛ لأن النص ورد في قفيز الطحان لا في الحائث، إلا أن الحائث نظيره فيكون وارداً فيه دلالة، فست ترتكا العمل بدلالة هذا النص في الحائث، وعملنا بالنص في قفيز الطحان، كان تخصيصاً لا تركاً أصلاً، وتخصيص النص بالتعامل حائز.

ألا ترى أنا جوزنا الاستصناع للتعامل، والاستصناع بيع ما ليس عنده، وإنه منهي عنه، وتجويز الاستصناع بالتعامل تخصيص متنا للنص الذي ورد في النهي عن بيع ما ليس عند الإنسان، لا ترك للنص أصلاً؛ لأننا عملنا بالنصر في غير الاستصناع.

قالوا: وهذا بخلاف ما لو تعامل أهل بلدة قفيز الطحان؛ فإنه لا يجوز، ولا تكون معاملتهم معتبرة؛ لأننا لو اعتبرنا معاملتهم كان تركاً للنص أصلاً، وبالتعامل لا يجوز ترك النص أصلاً، وإنما يجوز تخصيصه، ولكن مشايخنا لم يجوزوا هذا التخصيص؛ لأن ذلك تعامل أهل بلدة واحدة، وتعامل أهل بلدة واحدة لا يخصّ الأثر؛ لأن تعامل أهل بلدة إن اقتضى أن يجوز التخصيص، فترك التعامل من أهل بلدة أخرى يمنع التخصيص، فلا يثبت التخصيص بالشك، بخلاف التعامل في الاستصناع، فإنه وجد في البلاد كلها. انتهى كلام "الذخيرة".

[اعتبار العرف العام والخاص]

والحاصل: أن العرف العام لا يعتبر إذا لزم منه ترك المخصوص، وإنما يعتبر إذا لزم منه تخصيص النص. والعرف الخاص لا يعتبر في الموضعين، وإنما يعتبر في حق أهله فقط إذا لم يلزم منه ترك النص ولا تخصيصه، وإن خالف ظاهر الرواية. وذلك كما في الألفاظ المتعارفة في الأيمان والعادة الجارية في العقود، من بيع وإجارة ونحوها، فتجري تلك الألفاظ والعقود في كل بلدة على عادة أهلها، ويراد منها ذلك المعتمد بينهم، ويعاملون دون غيرهم بما يقتضيه ذلك من صحة وفساد، وتحريم وتحليل، وغير ذلك، وإن صرّح الفقهاء بأن مقتضاه خلاف ما اقتضاه العرف؛ لأن المتكلم إنما يتكلم على عرفه وعادته ويقصد ذلك بكلامه دون ما أراده الفقهاء، إنما يعامل كل أحد بما أراده. والألفاظ العرفية حقائق اصطلاحية يشير بها المعنى الأصلي كالمجاز اللغوي، قال في "جامع الفصولين": مطلقاً الكلام فيما بين الناس ينصرف إلى المتعارف".

وفي "فتاوي العالمة قاسم": التحقيق: أن لفظ الواقف، والموصي، والخالف، والنادر، وكل عاقد يحمل على عادته في خطابه ولغته التي يتكلّم بها، واقتُلت لغة العرب ولغة الشارع أو لا".

ثم أعلم أنّي لم أر من تكلّم على هذه المسألة بما يشفى العليل، وكشفها يحتاج إلى زيادة تطويل؛ لأن الكلام عليها يطول؛ لاحتياجه إلى ذكر فروع وأصول، وأوجوبة عمّا عسى يقال، وتوضيح ما بني على هذا المقال، فاقتصرت هناك على ما ذكرته، ثم أظهرت بعض ما أضمرته،

في رسالة جعلتها شرحاً لهذا البيت، وضمنتها بعض ما عنيت، وسميتها "نشر العَرْف في بناء بعض الأحكام على العُرْف"، فمن رام الزيادة على ذلك، فليرجع إلى ما هنالك.

وَلَا يجُوز بالضعيف العِمَّا
إِلَّا لعامل له ضرورة
لَكِنَّما القاضي به لا يقضى
لَا سيَّما قضائنا إِذْ قَيَّدُوا
وَتَمَّ مَا نَضَمَّهُ فِي سُنْتِ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ حَتَّىٰ مُسْتَكِنٍ

الإفتاء والعمل على الضعيف

قدمنا أول الشرح عن العلامة قاسم: "أن الحكم والفتيا بما هو مرجوح خلاف الإجماع، وأن المرجوح في مقابلة الراجح بمنزلة العدم، والترجيح بغير مرجح في المقابلات متنوع، وأن من يكتفي بأن يكون فتواه أو عمله موافقاً لقول أو وجيه في المسألة، ويعمل بما شاء من الأقوال والوجوه من غير نظر في الترجيح، فقد جهل وخرق الإجماع".

وقدمنا هناك نحوه عن "فتاوي العلامة ابن حجر"، لكن فيها أيضاً: قال الإمام السبكي في الوقف من فتاواه: يجوز تقليد الوجه الضعيف في نفس الأمر بالنسبة للعمل في حق نفسه، لا في الفتوى والحكم، فقد نقل ابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز".

وقال العلامة الشربنلاي في رسالته "العقد الفريد في جواز التقليد": مقتضى مذهب الشافعية كما قاله السبكي: منع العمل بالقول المرجوح

في القضاء والإفتاء دون العمل لنفسه. ومذهب الحنفية: المنع عن المرجوح حق نفسه؛ لكون المرجوح صار منسوخاً.

قلت: التعليل بأنه صار منسوخاً إنما يظهر فيما لو كان في المسألة قولان، رجع المحتهد عن أحدهما، أو علم تأخر أحدهما عن الآخر، وإلا فلا، كما لو كان في المسألة قول لأبي يوسف وقول محمد، فإنه لا يظهر فيه النسخ، لكن مراده أنه إذا صلح أحدهما، صار الآخر بمثابة المنسوخ. وهو معنى ما مر من قول العلامة قاسم: "إن المرجوح في مقابلة الراجح بمثابة العدم".

ثم إن ما ذكره السبكي من جواز العمل بالمرجوح في حق نفسه عند الشافعي، مخالف لما مر عن العلامة قاسم، وقدمنا مثله أول الشرح عن "فتاوي ابن حجر" من نقل الإجماع على عدم الإفتاء والعمل بما شاء من الأقوال، إلا أن يقال: المراد بالعمل الحكم والقضاء، وهو بعيد. والأظاهر في الجواب أحدهما من التعبير بالتشهيد مهما أراد من الأقوال في أي وقت أراد، أما لو عمل بالضعف في بعض الأوقات لضرورة اقتضت ذلك، فلا يمنع منه.

وعليه يحمل ما تقدم عن الشرنبلائي: "من أن مذهب الحنفية المنع"، بدليل أنهم أجازوا للمسافر والضيف الذي حاف الريبة أن يأخذ بقول أبي يوسف بعدم وجوب الغسل على المحتم الذي أمسك ذكره عند ما أحسن بالاحتلام إلى أن فترت شهوته ثم أرسله، مع أن قوله هذا خلاف الراجح في المذهب، لكن أجازوا الأخذ به للضرورة.

وي ينبغي أن يكون من هذا القبيل ما ذكره الإمام المرغينياني صاحب "أخذية" في كتابه "مختارات النوازل" - وهو كتاب مشهور ينقل عنه شراح "أخذية" وغيرهم حيث قال في فصل التجasse: "والدم إذا خرج من الفروع قليلاً قليلاً غير سائل، فذاك ليس بقانع وإن كثراً. وقيل: لو كان بحال لو تركه لسائل، يمنع". ثم أعاد المسألة في نواقض الوضوء، فقال: "ولو خرج منه شيء قليلاً ومسحه بخرقة حتى لو ترك يسيل لا ينقض. وقيل: إلخ.

وقد راجعت نسخة أخرى، فرأيت العبارة فيها كذلك. ولا يخفى أن المشهور في عامة كتب المذهب هو القول الثاني المعتبر عنه بـ"قبيل". وأما ما اختاره من القول الأول، فلم أر من سبقه إليه، ولا من تابعه عليه بعد المراجعة الكثيرة، فهو قول شاذ. ولكن صاحب "أخذية" إمام جليل من أعظم مشايخ المذهب. من طبقة أصحاب التخريج والتصحيح، كما مر فيجوز للمعدور تقليده في هذا القول عند الضرورة، فإن فيه توسيعة عظيمة لأهل الأعذار كما بيته في رسالته المسماة "الأحكام المخصصة بكبي الحمصة".

وقد كنت ابتليت مدة بكبي الحمصة، ولم أجد ما تصح به صلاحي على مذهبنا بلا مشقة إلا على هذا القول؛ لأن الخارج منه وإن كان قليلاً لكنه لو ترك يسيل، وهو نفس ونافق المطهارة على القول المشهور، خلافاً لما قاله بعضهم، كما قد بيته في الرسالة المذكورة، ولا يصير به صاحب عذر؛ لأنه يمكن دفع العذر بالغسل والربط بنحو جلدة مانعة

للسيلان عند كل صلاة، كما كنت أفعله، ولكن فيه مشقة وحرج عظيم، فاضطررت إلى تقليل هذا القول، ثم لما عافاني الله تعالى منه أعددت صلاة تلك المدة. والله تعالى الحمد.

وقد ذكر صاحب "البحر" في الحيض في بحث ألوان الدماء أقوالاً ضعيفة، ثم قال: وفي "المعراج" عن فخر الأئمة: لو أفيت مفتٍ بشيء من هذه الأقوال في مواضع الضرورة طلباً للتسير كان حسنا.

وبه علم أن المضطر له العمل بذلك لنفسه كما قلنا، وأن المفتي له الإفتاء به للمضطر. فما مرّ من أنه ليس له العمل بالضعف ولا الإفتاء به، محمول على غير موضع الضرورة، كما علمته من مجموع ما قررناه. والله تعالى أعلم.

ويينبغي أن يلحق بالضرورة أيضاً ما قدمناه من أنه لا يغتني بـكفر مسلم، في كفره اختلاف ولو رواية ضعيفة، فقد عدلوا عن الإفتاء بالصحيح؛ لأن الكفر شيء عظيم.

[شروط العمل بالضعف]

وفي "شرح الأشباه" للبيري: هل يجوز للإنسان العمل بالضعف من الرواية في حق نفسه؟ نعم! إذا كان له رأي، أما إذا كان عاميا فلم أرَه، لكن مقتضى تقييده بذاته أنه لا يجوز للعامي ذلك".

قال في "خزانة الروايات": العالم الذي يعرف معنى النصوص والأخبار وهو من أهل الدرية يجوز له أن يعمل عليها، وإن كان مخالفًا لمذهبة، وتقييده بذاته أي المحتهد في المذهب، مخرج للعامي كما قال، فإنه يلزم منه اتباع ما صحّحوا، لكن في غير موضع الضرورة كما علمته آنفا. فإن قلت: هذا مخالف لما قدّمه سابقاً من أن المفتي المحتهد ليس له العدول عما اتفق عليه أبو حنيفة وأصحابه، فليس له الإفتاء به وإن كان مجتهداً متقدماً لأنهم عرفوا الأدلة وميزوا بين ما صحي وثبت وبين غيره، ولا يبلغ اجتهادهم كما قدمناه عن "الخانية" وغيرها.

قلت: ذاك في حق من يفتي غيره. ولعل وجهه أنه لما علم أن اجتهادهم أقوى ليس له أن يبني مسائل العامة على اجتهاده الأضعف، أو لأن المسائل إنما جاء يستفتية عن مذهب الإمام الذي قللَه ذلك المفتي، فعليه أن يفتي بالمذهب الذي جاء المستفتى يستفتية عنه، ولذا ذكر العلامة قاسم في فتاواه: أنه سُئل عن واقف شرط لنفسه التغيير والتبديل، فصَرَّرَ الوقف لزوجته. فأجاب: أني لم أقف على اعتبار هذا في شيء من كتب علمائنا، وليس للمفتي إلا نقل ما صحّ عند أهل مذهبة الذين يفتي بقولهم؛ ولأن المستفتى إنما يسأل عمّا ذهب إليه أئمة

ذلك المذهب، لا عمّا ينحلي للمفتي".

وكانوا نقلوا عن القفال من أئمة الشافعية: أنه كان إذا جاء أحد يستفتنه عن بيع الصبرة يقول له: تسألي عن مذهبي أو عن مذهب الشافعي؟ وكذا نقلوا عنه أنه كان أحياناً يقول: لو اجتهدت فأدّى اجتهادي إلى مذهب أبي حنيفة، فأقول: مذهب الشافعى كذلك، ولكنّي أقول بمذهب أبي حنيفة؛ لأنّه جاء ليعلم ويستفتي عن مذهب الشافعى، فلا بد أن أعرفه بأيّ أفيّه غيره.

وأما في حق العمل به لنفسه: فالظاهر جوازه له، ويدل عليه قول "خزانة الروايات": يجوز له أن يعمل عليها وإن كان مخالفًا لمذهبه". أي لأنّ المحتهد يلزمـه اتباع ما أدى إليه اجتهاده، ولذا ترى المحقق ابن الهمام اختار مسائل خارجة عن المذهب، ومرة رجح في مسألة قول الإمام مالك، وقال: "هذا الذي أدين به". وقدمنا عن "التحرير" أن المحتهد في بعض المسائل -على القول بتحريم الاجتهد وهو الحق- يلزمـه التقليـد فيما لا يقدر عليه". أي فيما لا يقدر على الاجتهد فيه لا في غيره.

[القضاء بالضعف وبذهب الغير]

وقوله: لكنما القاضي به لا يقضى إلخ أي لا يقضى بالضعف من مذهبة، وكذلك بمذهب الغير.

قال العلامة قاسم: وقال أبو العباس أحمد بن إدريس: هل يجب على الحاكم أن لا يحكم إلا بالراجح عنده، كما يجب على المفتى أن لا يفتح إلا بالراجح عنده، أو له أن يحكم بأحد القولين، وإن لم يكن راجحاً عنده؟ جوابه: أن الحاكم إن كان مجتهداً، فلا يجوز أن يحكم ويفتي إلا بالراجح عنده، وإن كان مقلداً جاز له أن يفتى بالمشهور في مذهبة، وأن يحكم به، وإن لم يكن راجحاً عنده، مقلداً في رجحان الحكم به إمامه الذي يقلده، كما يقلده في الفتوى. وأما اتباع المهوى في الحكم والفتيا فحرام إجماعاً. وأما الحكم والفتيا لما هو مرجوح فخلاف الإجماع".

وذكر في "البحر": لو قضى في المحتهد فيه مخالفًا لرأيه، ناسياً لمذهبة، نفذ عند أبي حنيفة، وفي العايد روایتان، وعند هما: لا ينفذ في الوجهين. وانختلف الترجيح، ففي "الخانية": أظهر الروایتين عن أبي حنيفة نفاذ قضائه، وعليه الفتوى، وهكذا في "الفتاوى الصغرى". وفي "المعراج" معزياً إلى "الحيط": الفتوى على قولهما، وهكذا في "الهداية". وفي "فتح القدير": فقد اختلف في الفتوى، والوجه في هذا الزمان أن يفتح بقولهما؛ لأن التارك لمذهبة عمداً لا يفعله إلا هو باطل، لا لقصد جميل، وأما الناسي؛ فلأن المقلد ما قلد إلا ليحكم بمذهبة لا بمذهب غيره. هذا كله في القاضي المحتهد، فأما المقلد، فإما ولأه ليحكم بمذهبة أبي حنيفة، فلا يملك المحالفه، فيكون معزولاً بالنسبة إلى هذا الحكم". انتهى ما في "الفتح"، انتهى كلام "البحر".

[عدم نفاذ القضاء بمذهب الغير]

ثم ذكر أنه اختلفت عبارات المشايخ في القاضي المقلد، والذي حط عليه كلامه: أنه إذا قضى بمذهب غيره، أو برواية ضعيفة، أو بقول ضعيف، نفذ. وأقوى ما تمسّك به، ما في "البزارية" عن "شرح الطحاوي" إذا لم يكن القاضي مجتهداً، وقضى بالفتوى، ثم تبيّن أنه على خلاف مذهبه نفذ، وليس لغيره نقضه، وله أن ينقضه، كذا عن محمد. وقال الثاني: "ليس له أن ينقضه أيضاً". لكنَّ الذي في "القنية" عن "المحيط" وغيره: أن اختلاف الروايات في قاضٍ مجتهداً إذا قضى على خلاف رأيه، والقاضي المقلد إذا قضى على خلاف مذهبه لا ينفذ. وبه جزم الحق في "فتح القدير"، وتلميذه العلامة قاسم في تصحيحه.

قال في "النهر": وما في "الفتح": يجب أن يعول عليه في المذهب، وما في "البزارية" محمول على رواية عنهمَا، فصار الأمر أن هذا منزلة الناسى لمذهبِه، وقد مرّ عنهمَا في المجتهد أنه لا ينفذ، فالمقلد أولى.

وقال في " الدر المختار": قلت: ولا سيما في زماننا، فإنَّ السلطان ينص في منشوره على نفيه عن القضاء بالأقوال الضعيفة، فكيف بخلاف مذهبِه؟ فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبِه، فلا ينفذ قضاوته فيه، وينقض كما بسط في قضاة "الفتح" و"البحر" و"النهر" وغيرها.

قلت: وقد علمت أيضاً أن القول المرجوح بمنزلة عدم مع الراجح، فليس له الحكم به وإن لم ينص له السلطان على الحكم بالراجح.

وفي "فتاوي العلامة قاسم": وليس للقاضي المقلد أن يحكم بالضعف؛

لأنه ليس من أهل الترجيح، فلا يعدل عن الصحيح إلا لقصد غير جميل، ولو حكم لا ينفذ؛ لأن قضاةه قضاة بغير الحق؛ لأن الحق هو الصحيح. وما نقل من أن القول الضعيف يتقوى بالقضاء المراد به قضاة المجتهد، كما يُبيّن في موضعه مما لا يحتمله هذا الجواب. وما ذكره من هذا المراد صرّح به شيخه الححقق في "فتح القدير".

وهذا آخر ما أردنا إيراده من التقرير والتوضيح والتحرير، بعون الله تعالى العليم الخبير. أسأله سبحانه أن يجعل ذلك خالصاً لوجهه الكريم، موجباً للفوز لديه يوم الموقف العظيم. وأن يغفو عمّا جنّبته واقترفته من خطأ وأوزار، فإنه العزيز الغفار. والحمد لله تعالى أولاً وآخرأ وظاهراً وباطناً. والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات. وصلّى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، والحمد لله رب العالمين.

نجز ذلك بقلم جامعه الفقير محمد عابدين غفر الله تعالى له ولوالديه ومشايخه وذریته والمسلمين. آمين.

وذلك في شهر ربيع الثاني سنة ثلاثة وأربعين ومائتين وألف.

شرح عقود رسم المفتى

صفحة

الموضوع

٣	مقدمة
٤	منهج عملنا في هذا الكتاب
٥	ترجمة المصنف
٧	خطبة الكتاب
٨	عدم جواز العمل والإفتاء بالمرجوح
٩	طبقات الفقهاء
١٢	الكتب التي لا يجوز الإفتاء بها
١٣	لزوم المراجعة إلى المأخذ الأصلي
١٧	لا بد من التفقه لدى أستاذ ماهر
١٨	وجوب الإفتاء بظاهر الرواية
١٩	طبقات المسائل
٢١	نسخ المبسوط
٢٢	ظاهر الرواية ورواية الأصول
٢٣	معنى السير
٢٤	كتب الأصول والأصل
٢٤	سبب تأليف "الجامع الصغير"
٢٥	الفرق بين "الصغير" و"الكبير"
٢٥	سبب تأليف "السير الكبير"
٢٦	وجه ترجيح الراجع عند الاختلاف
٢٧	كتاب الكافي
٢٩	القولان مجتهد
٢٩	اختلاف القول والرواية
٣١	نسبة القولين إلى مجتهد
٣٢	إمكان القولين لمجتهد

شرح عقود رسم الفتى

صفحة

الموضوع

أقوال أصحاب الإمام أقواله حقيقة	٣٣
العمل بالحديث إذا صحيحة	٣٤
خريجات المشايخ على قواعد الإمام	٣٦
الترتيب بين روایات المذهب	٣٨
حكم مخالفة الصاحبين الإمام	٤٠
الفتوى في زماننا لا يرجح بل يتبع	٤٢
الإفتاء بقول غير الإمام	٤٣
أهلية النظر والفتوى	٤٤
لا يجوز الفتوى بقولنا حتى يعلم من أين قلنا	٤٥
ابن الأمام من أهل الترجيح	٤٧
طريق الإفتاء عند عدم الرواية	٤٩
لا بد للعالم من "لا أدري"	٥٣
الإفتاء بالقواعد في بعض الحوادث	٥٤
قواعد الترجيح من الأقوال	٥٥
الفتوى في العبادات	٥٥
الفتوى في القضاء وما يتعلق بها	٥٦
الفتوى في مسائل ذوي الأرحام	٥٦
ترجح الاستحسان على القياس	٥٧
يترجح ظاهر الرواية	٥٧
عدم العدول عن الدراسة	٥٧
رواية عدم التكفير راجحة	٥٨
لا بد من الأخذ بالمرجوع إليه	٥٨
يقدم المtron ثم الشروح ثم الفتوى	٥٩
المترن المعترضة	٦٠

شرح عقود رسم المفتي

الموضوع

صفحة

٦٠	تقسيم التصحيح الالزامي
٦٢	العلماء للافتاء.....
٦٢	هل الصحيح أكيد أم الأصح؟
٦٤	ضوابط التصحيح.....
٦٦	قواعد الترجيح عند تعارض التصحيح
٦٩	أقسام المفهوم وحكمها
٧٠	اعتبار المفهوم في غير كلام الشارع
٧١	للحنفية قولان في اعتبار المفهوم
٧٤	توجيه اعتبار وعدم اعتباره
٧٥	الصريح مقدم على المفهوم
٧٥	العرف وحججته وشرط اعتباره
٧٦	تغير الأحكام بتغير العرف
٧٨	الاعتبار للعرف الحادث
٨٠	العرف إذا حالف الشريعة
٨١	أقسام العرف وأحكامها
٨٢	جوائز تحصيص الأثر بالتعامل لا تركه
٨٣	اعتبار العرف العام والخاص
٨٤	الإفتاء والعمل على الضعف
٨٨	شرائط العمل بالضعف
٩٠	القضاء بالضعف ومذهب الغير
٩١	عدم نفاذ القضاء بمذهب الغير

مادرداشت